النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 576 ■ من 24 الى 30 أكتوبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الطيب مضماض :

ضيف العدد

المقاومة الفلسطينية وجبهات الاسناد في مواجهة الهجوم الامبريالي–الصهيوني

أصبحت الفكرة الصهيونية تفقد «بريقها» المزيف لصالح صحوة شبابية عالمية، سيكون لها في المستقبل المنظور تأثير على موازين القوى

15

العبث السياسي بالمغرب

06

عام على الحرب على غزة

10

09 08 07

كلمة العدد:

التفقير سياسة طبقية، والمواجهة تتطلب التنظيم والتكتل الطبقي المضاد

ليس الفقر ظاهرة طبيعية ، ولا قدرا محتوما على البشرية والمجتمعات ، ولقد وضع كارل ماركس نظرية للتفقير أو الإفقار مفادها أنه رغم زيادة الإنتاج والإنتاجية وتراكم الأرباح في العصر الرأسمالي يزداد معها تفقير الطبقة العاملة ونشر البؤس في محيطها الاجتماعي من الأحياء العمالية وشبه العمالية كما أنه في العصر الامبريالي وخاصة في مرحلة الصراع بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي تمكن نضال العمال من تحقيق مكتسبات للطبقة العاملة في بلدان المركز الرأسمالي لكن ذلك كان على حساب الطبقة العاملة في بلدان الأطراف / بلدان الجنوب التي عرفت وتعرف الاستغلال في أبشع أشكاله .

أما في المرحلة الحالية من عولمة النظام الرأسمالي وفرض قوانين الرأسمال المالي الاحتكاري المهيمن على العالم فإن الكثير من المكتسبات الاجتماعية في بلدان المركز الرأسمالي نفسه بدأت تتقلص وحتى تتبخر، أما في بلدان الجنوب حيث يجتمع الاستبداد مع التبعية فإن العصف بالمكتسبات القليلة للطبقة العاملة والكادحين وخنوع الطبقة الحاكمة للمؤسسات الامبريالية الدائنة وتمرير مخططاتها التصفوية للمكتسبات الجزئية يخلف واقعا مريرا وأشد بؤسا للطبقة العاملة و ينتشر الفقر والجوع والفاقة في قلب المدن وهوامشها بعد الهجرة القسرية لفقراء البادية ، كما أن هشاشة العديد من القطاعات الإنتاجية المعرضة للإفلاس يخلق واقع بطالة وتشرد وتفقير بنيوي ينتشر كالهشيم ويجعل الشباب يحلم ب»الهروب الكبير».

وبالرجوع إلى واقع بلادنا فإن الأزمة الاجتماعية لم تعد تطاق وأرقام الفقر الرسمية تثير الهلع خصوصا أمام الغلاء المستشري ،وإنفاق الميزانيات الهائلة على استثمارات غير منتجة وتبذير ميزانيات عمومية في الحفاظ على الواجهة المصطنعة وفي الهواجس الأمنية وإغراق البلاد في ديون لا تستفيد منها الغالبية العظمى من الشعب مما يجعل بلادنا تسير نحو المجهول خصوصا وأن الحصار وتكميم الافواه هو الأسلوب الوحيد الذي تتقنه الحكومة الرجعية والنظام المخزني للحفاظ على الوضع القائم ،كما أن هذا الهجوم الطبقي الحاد يطال ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة والشعب المغربي كتصفية وخوصصة المؤسسات والخدمات العمومية والاستيلاء على الأراضي الجماعية وتفويتها للرأسماليين بمن فيهم الصهاينة و تصفية صندوق المقاصة والإجهاز على الحريات العامة وفي مقدمتها الحق في الاضراب الذي يعتبر الوسيلة الأهم للدفاع عن حقوق العمال والتي تعمل الدولة على تكبيله تشريعيا وتمرير قانونه بالسرعة القصوى بتهريب مناقشته من طاولة المفاوضات الاجتماعية إلى «المؤسسة التشريعية» التي يتحكم فيها النظام وأغلبيته المفبركة ضدا على الإرادة الشعبية .

إن هذا الواقع المرير بالقدر الذي يتطلب الفضح لخلفياته الطبقية والسياسية فإنه يتطلب من العمال والكادحين أن يهتموا بتنظيم أنفسهم في مختلف أشكال أدوات الدفاع الذاتي (الحركة النقابية)، بل أكثر من ذلك أن دروس المرحلة تتطلب بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتقويته ليمكن الطبقة العاملة والكادحين من تشكيل القوة السياسية الرادعة لهذا الهجوم الطبقي ،كما أن بناء جبهة للطبقات الشعبية مهمة ملحة لمواجهة الهجمة الرأسمالية والسياسات التبعية ، ففي غياب أو ضعف البديل ينتشر اليأس والإحباط ويدخل المجتمع الهمجية من الباب الواسع .

ف»يا عمال المغرب وكادحيه اتحدوا»!

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الشهيد المقاوم الميداني يحيى السنوار

قائد آخر من أبرز قادة المقاومة وحركة التحرر الوطني الفلسطينية ينضاف لقافلة شهداء فلسطين إنه القائد المقاوم يحي السنوار (أبو إبراهيم) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الذي استشهد في ساحة المعركة في مواجهة الجيش الصهيوني من أجل تحرر فلسطين ودفاعا عن الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع حروب الإبادة التي لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلا، والتي تشرف عليها وتشارك فيها القوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل صمت وعجز المنتظم الدولي وتواطؤ وتخاذل الأنظمة العربية الرجعية.

وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة مناضلات ومناضلي الحزب، بأحر التعازي والمواساة لعائلة الشهيد وللشعب الفلسطيني البطل وللمقاومة الموحدة الباسلة متمنيا للجميع الصبر والسلون، مؤكدا أن استشهاد القائد الوطني يحي السنوار، وغيره من قادة المقاومة، لن يزيد هذه الأخيرة سوى إصرارا على الصمود والتضحية حتى دحر الاحتلال ووقف حربه الإجرامية وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في عودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

المجد والخلود للشهداء وللمقاومة.

الخزي والعار للمطبعين والخونة.

المكتب السياسي
الرباط في 18 أكتوبر

بلاغ الاتحاد المغربي للشغل حول القانون التكبيلي للإضراب

الاتحاد المغربي للشغل:

–يرفض بقوة مشروع القانون التنظيمي / التكبيلي لحق الإضراب، ويطالب بسحبه الفوري من البرلمان وبإعادته إلى طاولة الحوار الاجتماعي.

– يدين بشدة تصرفات وزير الشغل الذي نهج حوارا اجتماعيا شكليا و«مغشوشا» في مناقشة مسودة القانون التنظيمي لحق الإضراب و الذي أحاله على البرلمان دون استكمال الحوار بشأنه.

– يدعو المناضلات والمناضلين وعموم الطبقة العاملة والقوى الحية في بلادنا إلى التعبئة الشاملة من أجل التصدي لهذا المشروع التراجعي والتكبيلي والمصادر لحق الإضراب.

أقدم وزير الشغل ومعه الحكومة، في خطوة استفزازية وغير محسوبة العواقب، على تمرير مشروع القانون التنظيمي لحق الإضراب إلى البرلمان، من خلال برمجة مناقشته التفصيلية في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2024، تمهيدا للمصادقة عليه.

والوزير المذكور ومعه الحكومة، بهذا التصرف في ملف وفي قانون يَهُمّ بالدرجة الأولى الحركة النقابية و الطبقة العاملة المغربية، فإنه يضرب عرض الحائط التزامات الحكومة المتضمنة في الميثاق الاجتماعي الموقع بين الحركة النقابية و السيد رئيس الحكومة في 29 أبريل 2023، ويفند مرة أخرى ادعاءاته التمسك بآلية الحوار الاجتماعي في معالجة كل الملفات الاجتماعية الكبرى ، كما يؤكد بالمكشوف تنصله التام من ركائز الديموقراطية ومن فحوى الدولة الاجتماعية.

إن هذا الوزير ومعه الحكومة، بتَجَرُّئه على أكبر قانون تنظيمي بعد الدستور يهم الملايين من العاملات والعمال و الموظفين و الموظفات، والذي هو في صلب اختصاصات الحركة النقابية، يقترف اعتداء سافرا على دستور البلاد و على الديموقراطية وعلى حقوق الإنسان وعلى صلاحيات مؤسسة الحوار الاجتماعي، بل يعبر عن سوء نية صارخة بتجاهل مقترحات ومواقف الاتحاد المغربي للشغل و الحركة النقابية، الرافضة قطعا أي مساس بحق الإضراب والمطالبة بقانون تنظيمي متوازن، يحمي ويكرس هذا الحق الدستوري والكوني، و ذلك كما جدده و عبر عنه وفد الاتحاد خلال جولات الحوار الاجتماعي الأخيرة في هذا الشأن، مترافعا و مدافعا وفيا و مسؤولا عن هذا الحق الدستوري.

إن وزير الشغل هذا، كان قد قدم أخر مسودة من مشروع هذا القانون للحركة النقابية و التي تعتبر ملغومة و زجرية و سالبة لحق الإضراب وممهدة لتراجعات اجتماعية قادمة و خطيرة، ليقدم بكل سوء نية، على إحالة هذا المشروع على البرلمان ، دون استكمال المفاوضات بشأنه مع الحركة النقابية التي رفضت صيغته الحالية.

وأمام هذا المنحى الخطير في المقاربة التشاركية التي تتغنى بها الحكومة وأمام تجاهل مواقف الاتحاد المغربي للشغل والحركة النقابية المغربية ، و عدم الاكتراث و الأخذ برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفتهما مؤسستان دستوريتان ، و اللذان انتصرا لدستورية الحق في الإضراب ، وأوصيا بضرورة إعادة صياغة هذا المشروع في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي على أساس ضمان وتكريس وحماية حق الإضراب وتجريد الصيغة الحالية من كل تدابير تعجيزية، مقيدة أو زجرية في ممارسة حق الإضراب.

إن الاتحاد المغربي للشغل، إذ يجدد بأن لا تنازل عن حق الاضراب ، فهو يذكر بأن هذا الحق يعد مكتسبا ذا حمولة وطنية و تاريخية ، انتزعته جموع النقابيين وشهداء التحرير الوطني إبان الاستعمار ، بالنضال و بحريتهم وأرواحهم، و شكل شعلة أساسية في معركة التحرير الوطنية و في معركة الاستقلال، كما يذكر بأن حق الإضراب هو حق كوني مكفول وطنيا بالدستور و دوليا بالمواثيق الدولية للأمم المتحدة و لمنظمة العمل الدولية ، كما يذكر في هذا الصدد، بأن حق الإضراب معروض حاليا على أنظار محكمة العدل الدولية من أجل البث فيه و يحظى هذا الملف بتعبئة و متابعة من الحركة النقابية الدولية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن الاتحاد المغربي للشغل:

● يدين بشدة استهتار وزير الشغل و معه الحكومة بالطبقة العاملة المغربية وبحركتها النقابية، من خلال محاولة فرض مشروع القانون التنظيمي التكبيلي لحق الإضراب

● يطالب الحكومة بالسحب الفوري لهذا المشروع من البرلمان وبإعادته لطاولة الحوار الاجتماعي وبالتحلي بروح المسؤولية والجدية وبالاحترام التام للالتزامات الاجتماعية.

● يطالب الحكومة بالتنزيل السليم لأحكام الدستور و بقانون تنظيمي لحق الإضراب، عادل و متوازن.

● يُحمل هذا الوزير و معه الحكومة مسؤولية إفشال جولات الحوار حول هذا الملف الاجتماعي الهام و المصيري، كما يحملهما المسؤولية التامة في تمييع و إفراغ الحوار الاجتماعي من أدواره و كذا في تفاقم الاحتقان الاجتماعي.

● يحذر مرة أخرى الحكومة من مغبة التمادي في هذا النهج اللاديموقراطي والماس بحق أساسي من حقوق الإنسان.

● يعبر عن التزامه واستعداده التصدي بكل حزم وبكل الآليات المشروعة لهذا المشروع في صيغته الحالية التي لا تختلف في الجوهر والمضمون عن مسودة المشروع المجمد في عهد الحكومتين السابقتين.

● يهيب بالمناضلات والمناضلين وبعموم الطبقة العاملة المغربية في كل القطاعات المهنية و بكل المدن و الجهات إلى التعبئة الشاملة والتأهب لخوض كل المحطات النضالية اللازمة لوقف مشروع الإجهاز على حق الإضراب وعلى الحريات النقابية وعلى المكتسبات الاجتماعية.

● يهيب بكل القوى الحية ببلادنا من أحزاب سياسية وحركة نقابية وجمعيات حقوقية ومجتمع مدني ببلادنا إلى التعبئة و توحيد المواقف و التكتل من أجل وقف محاولة الإجهاز على هذا الحق الدستوري والإنساني.

الأمانة الوطنية
الدار البيضاء 18 أكتوبر 2024.

بعد مرور سنة على زلزال الحوز

يوم 8 شتنبر 2023 على الساعة 23و11 دقيقة ضرب زلزال قوي منطقة الحوز التابعة لجهة مراكش اسفي، زلزال كان بدرجة 7.2 على سلم رختر وعلى عمق 24 كلم، خلف اكثر من 3000 قتيل وقرابة 5500 جريح، معظمهم باقاليم الحوز و تارودانت و شيشاوة.

سعيد الدشيش

اثر ذلك صدر بالجريدة الرسمية قرار بإحداث وكالة تنمية الاطلس الكبير، بتاريخ 4 اكتوبر2023 التي اوكيل لها تولى مهمة انجاز برنامج إعادة البناء و التاهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال سيتم حلها بعد انهاء مهامها في اجل أقصاه 31 دجنبر 2029. كما صدرقرار لرئيس الحكومة يعلن ان الزلزال واقعة كارثية، فكان ذلك يوم 13 أكتوبر 2023، أي ازيد من شهر على الزلزال. اما بخصوص المناطق المنكوبة فهي إقليم الحوز و إقليم تارودانت و إقليم شيشاوة وإقليم ورزازات وعمالة مراكش و كذلك إقليم ازيلال غير ان اكبر عدد للجماعات المتضررة كان بإقليم تارودانت حيث بلغ 57 جماعة من اصل 89 جماعة التي يتكون منها الاقليم. كما ان احصائيات رسمية تفيد ان هنالك 260 الف اسرة متضررة و 57 الف منزل مهدم، فتمت مباشرة بناء 9160 منزل مهدم جزئيا و111 مؤسسة تعليمية من اصل 2100 مؤسسة متضررة تمت إعادة بنائها و وظفت الدولة حتى الآن 12.5 مليون درهم لهذا الغرض.

لقد تأخرت الدولة كثيرا لارسال فرق الإنقاذ الى مناطق الزلزال فتطوع ما تبقى من الساكنة محاولين انقاذ من هم تحت الأنقاض وتمت العملية في غياب الكهرباء وغياب وسائل الانقاذ، كما ان الطرقات والمسالك تضررت كثيرا و تعرف من حين لأخرسقوط الأحجار ما عرقل مرورالعربات والاليات و سيارات الإسعاف، و لم يتم التفكير في توظيف الدراجات النارية المستعملة بكثرة في هذه المناطف لايصال فرق الإنقاذ الى الأماكن المتضررة.

هذه الفاجعة كانت وراء هبة شعبية انطلقت من جميع المناطق بالمغرب لايصال المساعدات الغذائية وافرشة ومستلزمات العيش للساكنة المتضررة في حين سجل غياب تام لأجهزة الدولة بمناطق و تأخر وصولها الى مناطق اخرى. و لتقديم الدعم و مؤازرة السكان المتضررين قامت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي العمالي بالجنوب بزيارة لمنطقة "تزي نتاست" بإقليم تارودانت يوم فاتح أكتوبر 2023 فوقفت على هول الدمار والخسائر التي خلفها الزلزال بالمنطقة. في تلك الزيارة لوحظ بجماعة "تافنكولت" بناء مستشفى عسكري و تواجد العسكر والقوات المساعدة والوقاية المدنية والدرك الملكي حيث اقاموا معسكرات بالخيام. كما رصدت الكتابة الجهوية للحزب هول الزلزال المتمثل في المباني المنهارة، حيث لوحظ ان دوار(اكادير الجامع) دمر عن اخره، اي حوالي 70 "كانون" (بيت) لم يتبقى منه الا بعض من صومعة المسجد شاهدة على هول الكارثة. كما عاينت الكتابة انهيار جدران واسقف الأقسام التعليمة وتحطم كلي للمستوصف الوحيد بالمنطقة. و قد تم ايواء ما تبقى من الساكنة في خيام كي تحفظ كرامتهم، بالرغم من انها لا تقي من التقلبات الجوية وتنعدم بها دورات المياه، هذا رغم انها اعدت اساسا لتاوي الأطفال و النساء و المسنين. كما تمت معاينة ما لحق من اضرار بالحقول الفلاحية واتلاف للمحاصيل الزراعية والضرر الكبير الذي أصاب السواقي و المسالك الطرقية، ونفوق عدد كبير من الأغنام وجثتها لا تزالت تحت الأنقاض تنبعث منها رائحة الجيف. اما ما تبقى من الماشية فتم بيعه بابخس الاثمان لسماسرة الازمات.

في الزيارة الثانية للكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي العمالي للمنطقة المنكوبة، و التي كانت بتاريخ الخميس 12 شتنبر 2024، أي بعد مرور سنة على الزلزال، تمت معاينة بمدخل جماعة "تافنكولت" تشييد مخيم بمئات المساكن الحديدية مجهزة بالكهرباء وقنوات الصرف الصحي و هي مغلقة و لا احد يعلم لاي غرض شيدت، ونفس الشيء لوحظ بتارودانت حيث تم بناء مخيم قرب الكلية متعددة التخصصات. ب"تافنكولت" جمبع الأجهزة الأمنية والمستشفى العسكري غادروا المنطقة 24 فبراير 2024، أي شهر قبل حلول رمضان. وعند توجه الكتابة الجهوية للحزب للدواوير المتضررة بمنطقة "تزي انتاست" شوهد السكان و هم يتواجدون في الخيم في منظر مأساوي يعانون الخصاص و من الحرارة و التقلبات المناخية. و في طريقها للعودة عرجت الكتابة على دوار 'ايت معلا" فوجدت الوضع باق على ما كان عليه في الزيارة السابقة اذ لم يطرأ عليه اي تغيير عدا مباشرة اشغال تمديد طريق على طول 5.7 كلم نحو بعض الدواوير التي تتواجد بسفوح جبال الاطلس الكبير.

اما بخصوص إحصاء من تضررت مساكنهم من السكان فعملية الإحصاء و تصنيفهم فقد شابتها عدة خرقات حيث عرفت تدخلا سافرا للسلطات المحلية و لجان الاحصاء و كذا اعوان السلطة من شيوخ و مقدمين. فمن شملهم الإحصاء تم تصنيفهم الى ثلاث فئات، المصنفون بتعويض كامل يستفدون من بناء منزل من70 متر مربع بمبلغ 140الف درهم مقسمة على ثلاث اشطر حسب تقدم البناء، المصنفون بنصف تعويض و يستفيدون من دعم لبناء منزل من 50 متر مربع بمبلغ 80 الف درهم مقسم على ثلاث اشطر حسب تقدم البناء أيضا، مع تحديد مواصفات مواد البناء المتوفرة لدى شركة لبرلماني. اما المصنفون بمن عليهم ترميم منازلهم فيستفيدون من تعويض 40 الف درهم. واولى رخص البناء سلمت ابتداء من 17 نونبر 2023 وهذه العملية شابتها عدة خروقات كذلك منها: ان بعض من دمرت مساكنهم كاملة تم منحهم نصف التعويض فقط، ومن لهم الحق في نصف التعويض تم تحويلهم الى فئة التي عليها الإصلاح، ناهيك عن ان الأكثرية لم يشملهم الإحصاء بدواعي واهية او لم ترضى عليه السلطات المحلية، و ذلك ما اضطر معه المتضررون الى تنظيم عدة وقفات احتجاجية امام عمالة تارودانت وتوجت بمسيرة يوم8 فبراير 2024 من عمالة تارودانت الى اكادير، و التي حاولت ولاية الجهة منعها بتوظيف القوات العمومية التي سعت لتشتيتها الا ان المسيرة وصلت في اليوم الموالي الى الولاية حيث نظم من وصل وقفة امامها.

اخر وقفة نظمت في هذا الاطار كانت يوم الاثنين 23 شتنبر2024 امام عمالة تارودانت قوبل ممثلو السكان اثنائها بالتسويف و المماطلة ثم تم قمع وتشتيت المبيت الليلي للمحتجين. ومن تصريحات بعض المتضررين خلال الاشكال النضالية التي نظمت ان عونا للسلطة بأحد الدواوير استفاد هو وامه واخويه من تعويض كامل رغم ان مسكنهم لم يتضرر من الزلزال، وان امرأة اشتكت من تحويلها من تعويض كامل الى نصف تعويض فتم نهرها وقمعها من ممثل السلطة بالمنطقة لارغامها على السكوت على الحيف الذي لحق بها.

على المستوى الفلاحي لاحظنت الكتابة الجهوية انه تم اصلاح بعض السواقي وبناء صهاريج لتجميع المياه لكن النشاط الفلاحي لم يستانف نظرا لعوامل عدة و على رأسها الاستقرار المادي و النفسي. اما بالنسبة للتعليم فان المدارس والاقسام المتضررة لم تباشر بها اية إصلاحات و خصصت القاعات ذات البناء المفكك لايواء الاستاذات و الأساتذة في حين ان المراحيض مغلقة لعدم توفر الماء. و في زيارة الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي العمالي للمؤسسة التعليمية التي قام الوفد الوزاري بزيارتها بداية شتنبر 2024، لاحظت الكتابة الجهوية ان المدرسة المعنية لم تتاثر بالزلزال وان مقاولا هو من سهر ليلة الزيارة على تجهيزها. اما بالنسبة لعدد التلاميذ فهو في تناقص كبير نتيجة لقضاء بعضهم في الزلزال او رحيل بعضهم مع اسرهم عن المنطقة او لعدم التحاق بعضهم لعدم توفرهم على اللوازم المدرسية، فبمجموعة مدرسية فعدد التلاميذ المسجيل بالاقسام من الاولى حتى القسم السادس لا يتجاوز 20 تلميذا.

بخصوص تقدم بناء المنازل فهنالك تفاوت بحيث هنالك من انجز الاساسات الأولى و اخرون أوقفوا الجدران، كما ان منهم من وصل للاشواط الأخيرة من البناء لكن لم يسلم بعد الرخصة النهائية للسكن. اما فيما يتعلق بالمرافق الصحية و المسالك الطرقية فالمناطق المتضررة من الزلزال تشكو قلة المستوصفات و انعدام التجهيزات و تعبيد الطرقات بين الدواوير الشبه معزولة بعضها عن بعض و عن باقي الإقليم.

حراك تنسيقية أكال بالجنوب: نضال مستمر في مواجهة الهجوم المخزني

تتعرض أراضي القبائل والسكان الأصليين بمناطق الجنوب لهجوم كبير من طرف الدولة المخزنية التي تعمل على نزع الأراضي الجماعية وتحفيظها وضمها الى ملكية الدولة، وتجريد السكان الأصليين من حقوقهم التاريخية، في ملكية هذه الاراضي والاستفادة من ثرواتها. هذا الأمر دفع الساكنة بمختلف مناطق الجنوب الى تنظيم احتجاجات وخوض نضالات متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني. وقد كان لتنسيقيات" اكال" بالمناطق المتضررة دور مهم في تنظيم السكان وإبداع أشكال الاحتجاج والمواجهة السلمية لسياسات المخزن الهادفة إلى الاستحواذ على أراضي القبائل في أفق تفويتها للشركات الاستعمارية والصهيونية.

الحسن العميمي

بخصوص الأراضي الجماعية بالجنوب فإنها تشكل ومنذ القدم الأساس الضامن لاستقرار المجموعات البشرية بالمنطقة لما تحتوي عليه من مصادرو ثروات طبيعية توفر شروط استمرار الحياة. وفي هذا الإطار أمكن القول ان ملكية الارض بالجنوب هي رمز وجود ووحدة القبيلة وتماسكها، عليها ومن أجلها نشبت صراعات ونزاعات عديدة بين القبائل، كما يشهد التاريخ على دخول بعض من هذه القبائل في نزاعات وانتفاضات ضد السلطة المركزية لما كانت تتعرض له من طرف «الحركات المخزنية « التي كانت ترمي لإخضاعها بالعنف او تجريدها من ممتلكاتها وإثقال كاهلها بالضرائب.

ابان الاحتلال، رغم ما عرفه المغرب من أحداث واجراءات تشريعية كانت تصدرها إدارة الاستعمار الفرنسي او الاسباني بالمناطق الخاضعة لنفوذهما، فإن موضوع ملكية الأرض ظلت تحت تصرف القبائل تتصرف فيها وفق أعرافها المتعارف عليها. وخلال فترة الاستقلال الشكلي للمغرب لم تتوانى الدولة المخزنية في السعي لتفكيك البنية العقارية التي تعود في جزء كبير منها الى القبائل، وذلك عن طريق اتباع نظام المحافظة العقارية الموروث عن الاستعمار الفرنسي وإصدار تشريعات بغية تسهيل الاستلاء على الاراضي الجماعية ووضعها تحت تدبير ومراقبة قطاعات وزارية، مع سلك مسطرة التحفيظ لصالح الدولة. هكذا أصبحت الأنظمة العقارية تصنف كالتالي: نظام الأملاك الخاصة، نظام أملاك الدولة، نظام الملك الغابوي، نظام أراضي الكيش، نظام الإصلاح الزراعي، نظام أملاك الأوقاف، نظام أملاك الجماعات السلالية، نظام أملاك الجماعات الترابية، نظام أراضي دائرة الري، ونظام الأراضي الفلاحية غير المسقية المسماة" البور".

اما أشكال وطرق استحواذ المخزن على هذه الأراضي الجماعية بالجنوب، فالدولة عملت بشكل مستمر على بسط يدها على الأراضي، فيما يعرف بأراضي الجموع حيث أخضعتها لمراقبة وزارة الداخلية، والأراضي الغابوية ومصادر المياه تكلفت بها الوكالة الوطنية للمياه والغابات. اما الملك البحري والساحلي فتشرف عليه وزارة التجهيز وغيره الى جانب اشكال اخرى للحيازة والاستحواذ.

خلال السنوات الأخيرة أقدمت الدولة على عمليات تحفيظ كبيرة لمساحات تعد بآلاف الهكتارات سواء في منطقة سوس أو منطقة "واد نون" بدعوى إقامة مشاريع ومنتزهات وطنية أو مراعي جماعية. فخلال فترة الحجز الصحي أقدمت الدولة على تحفيظ 150 ألف هكتار من أراضي قبائل "أيت أوسى" بإقليم آسا الزاك كما عملت وزارة الفلاحة على اتباع مسطرة التحديد الاداري لإنشاء المنتزه الوطني «درعة واركزيز لبطانة» على مساحة كبيرة. وبمنطقة سوس عملت نفس الوزارة على سلك مسطرة التحديد الإداري لإنشاء المنتزه الوطني الأطلس الصغير الغربي على مساحة 111 ألف هكتار الذي يمتد على تراب جماعات بأقاليم تارودانت و اشتوكة أيت-باها وتزنيت، كما قامت بعض مؤسسات الدولة بالاستلاء على

أراضي بمنطقة سيدي بيبي والشريط الساحلي من إقليم أشتوكة أيت باها، رغم ان السكان يتوفرون على وثائق تثبت ملكيتهم لها منذ قرون وهو الأمر الذي دفع ساكنة هذه الاقاليم الى الاعتراض على هذه المشاريع والدخول في أشكال احتجاجية رفضاً لهذه السياسات الهادفة لتجريدهم من أراضيهم التي ورثوها عن أبائهم.

دفع هجوم الدولة على أراضي القبائل الساكنة بالجنوب للاحتجاج على انتزاع الأرض

دفع هجوم الدولة على أراضي القبائل الساكنة بالجنوب للاحتجاج على انتزاع الأرض منهم وحرمانهم من التصرف في ثرواتها والى تأسيس إطارات جماهيرية لتنظيم نضالاتهم وابداع أشكال المرافعة القانونية والاعلامية. ونظرا لما تزخر به المنطقة الجنوبية من جمعيات وإطارات المجتمع المدني فقد ساعدت هذه الإطارات بشكل كبير في تنظيم الفعل النضالي/الاحتجاجي ضد كل الخروقات التي تستهدف حقوق السكان في الأرض

منهم وحرمانهم من التصرف في ثرواتها والى تأسيس إطارات جماهيرية لتنظيم نضالاتهم وابداع أشكال المرافعة القانونية والاعلامية. ونظرا لما تزخر به المنطقة الجنوبية من جمعيات وإطارات المجتمع المدني فقد ساعدت هذه الإطارات بشكل كبير في تنظيم الفعل النضالي/الاحتجاجي ضد كل الخروقات التي تستهدف حقوق السكان في الأرض، فكانت الانطلاقة هي ضد الرعي الجائر وما شكله غياب الحماية والتدخل الايجابي للسلطات. وأمام استمرار اعتداءات الرعاة و توجه الدولة الى سياسة التحفيظ والاستيلاء على الأراضي وتفويتها الى جهات بعينها، مع منح تراخيص التنقيب واستغلال المعادن والمناجم والمقالع لهذه الجهات، دون أن ينعكس ذلك إيجابا على تنمية المناطق وتحسين مستوى عيش الساكنة، برزت للوجود "تنسيقية أكال والثروة" بمضمون نضالي فلعبت دورا مهما في الدعوة الى الاحتجاج وتنظيم الندوات لتسليط الضوء على ملف الأرض وما صاحبه من انتهاكات لحقوق السكان الأصليين بأقاليم سوس. وقد كانت قرارات وزارة الفلاحة القاضية بإنشاء منتزهات طبيعية وطنية على مساحات تعد بآلاف الهكتارات بكل من منطقة الأطلس الصغير الغربي ومنطقة «درعة لبطانة واركزيز» بمنطقة واد نون بمثابة الطعنة التي تلقتها القبائل وساكنة هذه المناطق، لأنها اعتبرت هذه «المشاريع» بمثابة الخطوة المؤكدة نحو تجريدها من حقوقها الثابتة في ملكية أراضيها والتصرف في ثرواتها والاستفادة منها. اما الخطوة الثانية فهي تفويت الاراضي المستحوذ عليها للخواص وللشركات الاجنبية بحجة الاستثمار وتنمية الاقاليم، وهو ما لم يتحقق في كل أراضي المناطق الجنوبية التي تم تفويتها سابقا لشركات استغلال مناجم الذهب والفضة والنحاس بمختلف أقاليم الجهة.

في إطار الدفاع عن الحق في الأرض نظمت تنسيقية " أكال من أجل الأرض والثروة" وحراك قبائل أيتوسى بإقليم آسا الزاك عدة احتجاجات خلال شهر غشت 2024 حيث احتفلت يوم 10 غشت قبائل ايتوسى بالذكرى الثانية لانطلاق حراك قبائل ايتوسى من أجل الأرض وصيانة العرض بجماعة عوينة ايتوسى تحت الحصار والمنع المخزني. كما نظمت وقفات احتجاجية من طرف تنسيقية أكال يوم 17غشت 2024 باشتوكة أيت باها و بتيزنيت يوم 21 غشت و بأكادير يوم 31 غشت من السنة نفسها.

وفي إطار تتبع حزب النهج الديمقراطي العمالي بالجنوب للهجوم المخزني على حقوق القبائل والسكان الأصليين والمتعلق في جزء منه بالاستحواذ على الأراضي والاستيلاء على خيراتها ومواردها الطبيعية، الباطنية منها والسطحية، وتسليمها للرأسمال الأجنبي والصهيوني، وكذا إقدام السلطات المخزنية على مجموعة من الاجراءات والممارسات التعسفية ومحاولات لتجريد الملاك الأصليين وذوي الحقوق من ممتلكاتهم العقارية، فقد أصدر الحزب بيانا بتاريخ 11 غشت 2024 أشار فيه لمجموعة من الخروقات والتجاوزات منها:

- هدم ومسح كل القرى والمساكن الساحلية المطلة على المحيط الاطلنتي بجهة الجنوب: اكادير إداوتان / اشتوكة أيت باها / تزنيت / سيدي إفني، والعمل على سلك مسطرة تحفيظ ونزع حوالي 150 ألف هكتار من أراضي قبائل ايتوسى بإقليم آسا الزاك، خلال فترة الحجر الصحي، إضافة الى الشروع في إقامة «مشروع المنتزه الطبيعي درعة واركزيز لبطانة» على أراضيها، كمبرر لانتزاع الأرض من مالكيها الأصليين،
- نزع وتحفيظ اراضي القبائل بالمناطق الجبلية بأقاليم شتوكة أيت-باها وتزنيت وتارودانت وسيدي إفني وطاطا،
- إقدام وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية على اتخاذ التدابير لإنشاء مشروع المنتزه الطبيعي للأطلس الصغير-الغربي على مساحة 111.130 هكتار موزعة على ثلاثة أقاليم: شتوكة ايت-باها و تزنيت و تارودانت،
- تفويت مساحات كبيرة من أراضي القبائل الجماعية للأجانب من الخليج) قطر/ الامارات....) لإنشاء ما يعرف ب» المحميات « وخصوصا بإقليمي آسا الزاك و طاطا.

وحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب وهو يتابع هذه الأوضاع المتسمة بهجوم الدولة المخزنية بمختلف مؤسساتها على الحقوق الثابتة للسكان الاصليين في ملكية الارض وعلى مواردها الطبيعية فانه يدعو كل التنسيقيات والحراكات بمناطق الجهة المتضررة من الهجوم المخزني على أراضيها إلى تنسيق وتوحيد خطواتها النضالية، كما يؤكد في نفس الوقت على ان تحصين التنسيقيات والحراكات المرتبطة بالأرض من الاختراقات المخزنية والعمل على توحيد نضالاتها وخلق سبل التواصل بين كل المناطق المتضررة لتوحيد الجهود وصياغة برامج نضالية مستمرة لتفادي الموسمية والظرفية هي مسألة حيوية وآنية.

بيوكرى:11/10/2024

وضعية العمال والعاملات بالقطاع الزراعي بجهة سوس–ماسة

بعد زحف الشركات العابرة للقارات اواخر القرن الماضي على سهل سوس-ماسة نظرا لما كان يحتوي عليه من فرشة مائية وتربة رملية غنية، وفي ضل سياسية الدولة التي قطعت مع التعاونيات والضيعات الشبه عمومية، وتوجهت نحو الخوصصة، اضطر آلاف العاملات والعمال للهجرة من مناطقهم الأصلية نحو سهول سوس، بالخصوص إلى أقاليم تارودانت وشتوكة-ايت بها وإنزكان ايت ملول بهدف البحث عن فرص الشغل. الكيفية تكون الدولة قد وفرت للاستغلاليين من الفلاحين الكبار الشروط المناسبة لإنهاك الأرض وامتصاص دماء العمال، من فرشة مائية مناسبة وأراض رملية غنية وعاملات وعمال، في حين غيبت الأجر والسكن اللائق والشروط الصحية والسلامة بالنسبة للطبقة العمالية.

عبد الله السامي

هكذا تكونت احزمة من الاحياء العشوائية بجانب المدن الصغيرة تفتقر إلى ابسط ضروريات الحياة، لا كهرباء ولا ماء ولا مجاري للمياه العادمة، ولا ملاعب ودور الحضانة بل أحيانا حتى المدارس لأطفال العمال. فبيوتات البلاستيك التي ينشئها هؤلاء العمال كمساكن لهم شبيهة بقبور لأحياء اموات، تشكل احياء كاملة منها على سبيل المثال دوار أعرب، ودوار احمر، وغزالة، والطاووس بخميس ايت–اعميرة. كما أنشئت دواوير مشابهة بكل من جماعة الصفاء بحي التوأمة وايت السايح والفيض وغيره. ونجد احياء شبيهة لهذه بكل من مناطق هوارة وسيدي بيبي و إنشادن واولاد–داحو. بهذه الاحياء التي تحولت مع الوقت الى دواوير قائمة الذات يتكدس الآلاف من العمال والعاملات الزراعيين.

حسب آخر إحصاء قامت به سلطات إقليم اشتوكة–ايت بها بلغ عدد العاملات والعمال بهذه الاحياء ما يزيد عن مائة وعشرون ألف عاملة وعامل، وإذا تم احتساب عائلاتهم فسيصل العدد إلى ثلاث اضعاف ذلك او يفوق، وهكذا ترتبت عن هذا الوضع مشاكل اجتماعية أخرى منها ما تعرفه المدارس والثانويات والإعدادية التابعة لهذه المناطق من اكتظاظ مهول، إذ بلغ عدد التلاميذ والتلميذات في الأقسام قرابة الخمسين تلميذا ذلك لان الدولة لم تقم بخلق مؤسسات تعليمية جديدة لاستقبال أبناء العمال الوافدين على هذه المناطق. وكذلك هو الوضع بالنسبة لكل المرافق العمومية بهذه المناطق التي تعاني النقص من كل شيء من البنية التحتية ووسائل العمل والموظفين وهو الشيء الذي انعكس سلبا على شروط عيش الساكنة وعلى رأسهم العمال والعاملات بهذه المناطق. فبإقليم بويكرى مثلا لا وجود لمراكز صحية للاستشفاء بالقرب من الاحياء والتجمعات السكنية للعمال عدا المستشفى الإقليمي، اما المراكز الصحية المتواجدة بالجماعات الترابية للإقليم فإنها مجرد بنايات تنعدم فيها أبسط ضروريات العلاج.

اما حظ الأطفال صغار العمال فان المتجول بالدواوير التي يقطنها العاملات والعمال الزراعيون سيصدم بمشهد اطفال صغار ابرياء منتشرين في كل الزقاق ولا من يحرسهم مادام أولياء امورهم قد تركوهم لوحدهم مرغمون بعد ان توجهوا للعمل في الضيعات الفلاحية المتواجدة في المنطقة والتي تغطي كل تراب الأقاليم

الثلاث لسوس، فلا دور للحضانة تأويهم ولا مؤسسات عمومية تفتح لهم ابوابها، ذنبهم الوحيد في كل ذلك أنهم ابناء عاملات وعمال. فهؤلاء العمال والعاملات الزراعيون يغادرون اماكن سكناهم فجرا وينقلون عبر شاحنا وعربات وجرارات مهترئة، وقد تعرضت وسائل النقل هذه مرات ومرات لحوادث سير مميتة راح ضحيتها العشرات إن لم نقل المئات من المفقودين والمعطوبين، وكل هذا يحدث امام انظار المسؤولين عن مراقبة وسائل النقل ولا من يوقف هذا النزيف،

فور وصول العاملات والعمال للضيعات الفلاحية وحقول الاستغلاليين يتعرضون للاحتقار والاستغلال. يستقبلون من طرف مشرفين لا يرحمون، همهم الوحيد ما سيحصلون عليه من منح نتيجة تكثيف استغلالهم للعاملات والعمال كما تتعرض النساء العاملات للاستغلال الجنسي والعنف اللفظي والجسدي وكل من تمردت على شروط المشرفين عن العمل يكون مصيرها الطرد وحرمانها من أي حق من حقوقها المشروعة. ان العامل والعاملة الزراعية ترش عليهم مبيدات خطيرة اثناء تواجدهم بالضيعة، وهي مواد محرمة استعمالها دوليا، ما تنتج عنه امراض خطيرة منها الامراض الجلدية والربو والسرطان.

فور وصول العاملات والعمال للضيعات الفلاحية وحقول الاستغلاليين يتعرضون للاحتقار والاستغلال. يستقبلون من طرف مشرفين لا يرحمون، همهم الوحيد ما سيحصلون عليه من منح نتيجة تكثيف استغلالهم للعاملات والعمال كما تتعرض النساء العاملات للاستغلال الجنسي والعنف اللفظي والجسدي وكل من تمردت على شروط المشرفين عن العمل يكون مصيرها الطرد وحرمانها من أي حق من حقوقها المشروعة

امام هذه الاوضاع حاول العمال والعاملات الزراعيون تنظيم انفسهم في نقابات من اجل الدود عن حقوقهم والدفاع عن كرامتهم، و بانخراطهم في العل النقابي تمكنوا فعلا من انتزاع بعض الحقوق اهمها : تحديد الحد الأدنى للأجر، ورقة الأداء، بطاقة الشغل والاقدمية، غير ان استغلال بعض الانتهازيين للعمل النقابي والحصار الذي فرض على النقابيين الشرفاء من طرف الباطرونا الاستغلالية ومن يخدمها استطاعت هذه الأخيرة القضاء على وحدة العمال ، وذلك عن طريق الطرد للمكاتب النقابية والتعسف على مناضليها كما لجأت إلى اختلاق الازمات فادعت الإفلاس وقامت بطرد العاملات والعمال، وعندما تخلصت من القدامى منهم عادت للميدان واضعة نصب اعينها برنامجا جديدا للعمل يعتمد على الوساطة، إذ خلقت من داخلها شركات تتولى جلب العمال من مناطق نائية ، وشرطها ان لا يرتبطوا بها كشركة حتى يتسنى لها متى ارادت توقيفهم ان تطلب من المقاول الذي جلبهم عدم استقدامهم بقطع وسائل النقل عنهم. كما ان بعض هذه الشركات اعتمدت نظام العقدة المحددة كحل لفك الارتباط بعمالها متى شاءت، مادام العقدة تحمل شروطا لا يمكن نعتها الا بشروط العبودية. وهكذا عاد الاستغلال في أبشع صوره من جديد للمنطقة وبطرق أصعب وأخطر مما كان عليه الامر سابقا.

إضافة إلى ما خلفته هذه الشركات من استنزاف للفرشة المائية وتلويث للبيئة بالمنطقة من خلال الاستعمال اللاعقلاني للمبيدات التي ترش بها المزروعات، ساهمت ايضا في خلق احزمة للبؤس بكل مدن ودواوير سوس مما نتج عنه انتشار للأمراض الاجتماعية و منها تفشي الجريمة و الاغتصاب و الامراض المتنقلة جنسيا ومناطق لبيع كل انواع المخدرات والخمور مما حول المنطقة إلى مكان غير آمن يعرف جرائم كثيرة و سببها الرئيسي ما انتجته هذه الشركات العابرة للقارات من أزمات اجتماعية و اقتصادية و سط الفئات المفقرة تحولت معها مناطق بسوس إلى بؤرة للبؤس فيما تقوم هي بتصدير خيرات المنطقة بما فيها الماء و الهواء للخارج و تجني من وراء ذلك أرباحا طائلة.

عبد الله السامي، عامل زراعي.

العبث السياسي بالمغرب .. لمن المسؤولية وإلى أين؟

ج حسن

تنقسم الأنظمة السياسية القائمة إلى ثلاث أصناف متمايزة فيما بينها، أنظمة ديكتاتورية يكون فيها الحاكم هو مركز كل السلط وأنظمة مسمات ديمقراطية بالمفهوم الليبرالي، تتوزع فيها السلطة بين ثلاث مكونات، الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والقضاء ويضاف إليها ما يسمى السلطة الرابعة المتمثلة في الإعلام بمختلف أنواعه رغم أن التاريخ والتجربة أثبتا أن الصحافيين/ات مجرد كلاب الحراسة حسب تعبير المفكر «سيرج حليمي» للرأسمال المتحكم في كل جوانب الحياة السياسية، لكن يبقى هذا النمط من الأنظمة، هو الأكثر مقبولية في الشرط التاريخي الحالي، علما أنه هو كذلك يعرف اختلافات واضحة من بلد إلى آخر، ثم هناك نمط ثالث هو الأنظمة الهجينة، التي لا يمكن اعتبارها ديكتاتورية أو استبدادية، لكونها تشتغل من حيث الشكل بآليات الأنظمة الديمقراطية لكن بدون أي مضمون ديمقراطي والنظام المغربي يدخل ضمن هذه الأنظمة الهجينة، ولن يتم التطرق إلى الأنظمة الاشتراكية لأنها لا زالت لم تتبلور على أرض الواقع باستثناء حالة كوبا التي لها طابعا خاصا لكونها تعرضت للحصار منذ ما يقارب 60 سنة.

فما هي طبيعة الممارسة السياسية بالمغرب؟ إن دستور 2011 في تصديره يؤكد أن«المملكة المغربية،وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة».

فأين هي الديمقراطية في بلد توزع فيه الأموال بالعلن وأمام أعين السلطات من أجل الحصول على أصوات الناخبين/ات المغلوب على أمرهم/هن والذين لا يتجاوز عددهم في أقصى الحالات 20% من المسجلين/ات، مثال الانتخابات البرلمانية الجزئية الأخيرة بالرباط، وأين حق شرائح واسعة من المواطنين/ات في سكن لائق والعلاج والتمدرس وتغذية متوازنة وكافية؟ وأين حقوق العمال الذين يتم استغلالهم/هن دون تطبيق القانون على علاته، بل ويتم تشريد العديد منهم/هن بتواطؤ من السلطات وبانتهاك كل القوانين والقيم ودون مراعاة الظروف الاجتماعية لهؤلاء، عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس وعمال شركة طوب فوراج بمنجم بوازار وعمال القطاع الفلاحي في مختلف مناطق المغرب وغيرهم كأمثلة، فكيف يمكن الكلام عن توطيد مؤسسات دولة حديثة في دولة تصرف حوالي 14 مليار سنويا على الزوايا والأضرحة في حين تفتقد أغلب المناطق وخاصة في المغرب العميق إلى المؤسسات التعليمية والمستشفيات بل وإلى الطرق والإنارة وإلى دور الشباب والثقافة تستجيب لمعايير القرن 21؟ وأين تتجلى التعددية في ظل الحصار المضروب على كل من النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وغيرهما من الإطارات المستقلة عن المخزن؟ فيما تتجلى الحكامة الجيدة، لما نرى الوزارات تسمح لنفسها بتبذير المال العام في اقتناء سيارات فاخرة والسفريات وغيرها من ممارسات البذخ وتقوم بصفقات تشتم منها رائحة المحسوبية والفساد وغياب أي محاسبة، بل يتم إفراغ مؤسسات دستورية للرقابة من أي مضمون حقيقي للقيام بأدوارها، مثال مجلس المنافسة الذي تم عزل رئيسه فقط لأنه تجرأ تناول موضوع الاحتكار في المحروقات وغيرها، وأين تتجلى دعائم مجتمع متضامن لما الأقلية تعبث بالمال العام وتعيش البذخ في حين تفتقر الأغلبية لأدنى شروط العيش الكريم؟ وأين الأمن والحرية والكرامة والمساواة المفترى عليها؟ أين الكرامة عندما تدوس أجهزة القمع على الأساتذة وطلبة الطب والشباب المعطل والمواطنين/ات ضحايا مافيا العقار وغيرهم/هن؟ أين المساواة في الولوج إلى المناصب؟ وامتحان ولوج مهنة المحاماة مثلا أحسن دليل، حيث عبر وزير العدل آنذاك بأسلوب غير لائق لتبرير نجاح ابنه وأبناء وبنات ما يسمى خدام الدولة. إن واقع الغالبية العظمى من المغاربة يفند مضامين الدستور الممنوح وبالتالي طبيعة النظام القائم، حيث إن الجهات المفروض فيها أن تحرص على احترام مقتضيات الدستور كأسمى قانون بالبلاد على علاته، هي من تدوس عليه، غير مبالية بالفضائح اليومية التي تنقلها وسائل الإعلام والفاعلون السياسيون والحقوقيون الأحرار والحرائر. فمن يتحمل المسؤولية إذن عن هذا العبث؟ فأين دور النيابة العامة من كل هذا؟ فحسب دستور 2011 في فصله الأول، يقوم النظام ... على ربط المسؤولية بالمحاسبة، لكن الواقع يفند ذلك والدليل هو حضور عديد من البرلمانيين، الجلسة الافتتاحية لدورة الخريف 2024 وهم متابعون في قضايا فساد بمبرر قرينة البراءة أما الفصل 6 فينص أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة ... والجميع ... متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له. فبماذا يمكن تفسير تعنيف مواطنين/ات يحتجون سلميا للمطالبة بحقوقهم/هن المشروعة ولم يتم متابعة ولو مسؤولا واحدا، هوياتهم مكشوفة عبر فيديوهات وهو ما يتناقض مع الفصل 29 كذلك الذي يؤكد على حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات... وهذه مجرد أمثلة تبين الدوس على مقتضيات الدستور.

فالملك حسب الفصل 42 «هو الحكم الأسمى بين مؤسسات الدولة، يسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات ا لمواطنين/ات والجماعات وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة». وهو الذي يرأس المجلس الوزاري حسب الفصل 48 كما يرأس المجلس الأعلى للأمن طبقا للفصل 54، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية حسب الفصل 56 ويمارس حق العفو حسب الفصل 58، بمعنى أن الملك يمركز كافة السلط وبالتالي جاز طرح السؤال المركزي هل الملك بكونه رئيس الدولة على علم بكل التجاوزات التي تحصل يوميا في دواليب الدولة؟ لقد سبق له أن أشار في إحدى خطاباته، بكونه يتلقى شكايات كثيرة من مواطنين/ات، مما يبين بالملموس أن العديد من المسؤولين لا يقومون بواجباتهم/هن علما أنهم/هن يتقاضون أجورهم/هن السمينة من دافعي الضرائب في دولة لازالت الغالبية منها تعاني من الحيف والحكرة على كافة المستويات. لقد مرت فترة طويلة على هذا الخطاب والفساد والمحسوبية والزبونية وانحطاط الممارسة السياسية يزداد تفشيا. فأين هي الإجراءات والقرارات المتخذة لاحترام مقتضيات الدستور الملزم نظريا للجميع؟ فهل هناك دولة داخل دولة وأصبح الفساد متغولا إلى درجة عجز رئيس الدولة عن محاربته؟ أم هذه الممارسات المشينة هي جزء من آليات النظام؟ أما حكومة الباطرونا والأعيان فهي غير مهتمة سوى بمصالحها ومراكمة الثروات ولو على أنقاض مصالح الشريحة الواسعة من الشعب ويكفي ملاحظة تردي البنيات التحتية التي تعتريها الأمطار لمعرفة مستوى الفساد بالمغرب، دون أن تتحرك أي مؤسسة دستورية للقيام بدورها ووضع حد لهذا العبث؟ فكيف يطلب من المواطن البسيط احترام الدستور أو الدفاع عن الوطن، هذا الهيكل الذي يتم استغلاله لخدمة مصالح الطبقات السائدة فقط. إن صرد بعض فصول دستور 2011 واختصاصات الملك التي تعطيه صلاحيات الحد من هذا العبث الذي تجاوز كل التخيلات، ليس أملا في تغيير الواقع من خلال قرارات معزولة وإنما من أجل حث عموم الكادحين/ات على تنظيم أنفسهم/هن والإنخراط في نضال سياسي جبهوي من أجل القضاء على المخزن، أصل الداء وبناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا ذي الأفق الإشتراكي. أما المؤسسات فقد وضعت وفق دستور 2011 فقط لتلميع صورة النظام المخزني، فهي مجرد هياكل بدون روح والمراهنة عليها هو استمرار في هذا العبث، وإلا فأين ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ وبماذا يمكن تفسير عدم العفو على معتقلي حراك الريف مثلا، خاصة وأن الملك سبق له أن أقال عديد من المسؤولين مما يثبت عدالة مطالب ساكنة الريف، وإلى متى يتم هدر الزمن السياسي؟ فما لا يؤخذ بالنضال يؤخذ بمزيد من النضال، أما الرهان على المؤسسات المخزنية، فهي فقط خدمة لمصالح الطبقات السائدة مقابل بعض الفتات لمروجي هكذا أطروحة.

أين هي الديمقراطية في بلد توزع فيه الأموال بالعلن وأمام أعين السلطات من أجل الحصول على أصوات الناخبين/ات المغلوب على أمرهم/هن والذين لا يتجاوز عددهم في أقصى الحالات 20% من المسجلين/ات، مثال الانتخابات البرلمانية الجزئية الأخيرة بالرباط، وأين حق شرائح واسعة من المواطنين/ات في سكن لائق والعلاج والتمدرس وتغذية متوازنة وكافية؟

المقاومة الفلسطينية وجبهات الاسناد في مواجهة الهجوم الامبريالي-الصهيوني

مر أكثر من سنة على انطلاق ملحمة طوفان الأقصى الذي شكل تحولا كبيرا في مسار القضية الفلسطينية باعتبارها مركز الصراع في منطقة الشرق الأوسط ولازالت تداعياته مفتوحة على كل الاحتمالات مع استمرار وتصاعد العدوان وحرب الابادة الجماعية وكل أنواع الجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني والتي يرتكبها الكيان الصهيوني الارهابي بدعم الامبرياليات الغربية والمشاركة الفعلية لأمريكا أم الإرهاب، وصمت بل وتواطؤ جل الأنظمة العربية وتطبيع بعضها مع العدو وتخاذل «المجتمع الدولي».

ورغم كل المؤامرات وسياسة الاغتيالات الارهابية التي طالت وتطال قيادات ورموز المقاومة في فلسطين ولبنان وغيرهما، لازالت المقاومة الباسلة في فلسطين وفي جبهات الاسناد تواجه غطرسة الكيان وحلفاؤه وتكبده خسائر فادحة بشرية ومادية واقتصادية...، غير مسبوقة رغم التفوق التكنلوجي والدعم الا محدود.

يلامس ملف هذا العدد أهم التحديات التي تفرضها تطورات وافاق الصراع على محور المقاومة وعلى القوى الداعمة بعد مرور أكثر من سنة على انطلاقة طوفان الاقصى.

عام على الطوفان الفلسطيني .. مجددًا عن مسألتي الوطني والقومي

وسام الفقعاوي

جاء طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر من العام المنصرم، ليبلغ صداه ومداه من الخاص الفلسطيني إلى العام العربي ومنهما للأممي، بحيث لم يبق هذا الحدث/الهجوم النوعي في تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني، وما ترتب عليه من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي صهيوني إمبريالي؛ محصورًا بكونه فعل فلسطيني بامتياز، فقد استدعى ليس انتباه الأمة العربية فحسب، بل شد عصبها الأساسي اتجاه قضيتها المركزية الأولى، التي ورغم كل ما تئن تحت وطأته، من هيمنة واستلاب وقمع وافقار وترهيب، إلا إنها لم تتنكر لنفسها التي ترى من خلالها قضاياها الداخلية، سوى من بوابة رؤيتها لقضيتها العمومية؛ القضية الفلسطينية، هنا موقع طوفان الأقصى/الخاص الفلسطيني، في سياق العام العربي، حيث وفي كل مرة تنتصب أمامنا تجارب ودروس الواقع الغنيّة والتي تقول وتعلن: بأن كل وطنية بلا بعد قومي هي قطرية مُغلقة؛ فالذي مهد لقول: الأردن أولًا ولبنان أولًا والمغرب أولًا ومصر أولًا... هو الانغلاق القطري الفلسطيني، الذي تأسس منذ بدايات متقدمة على انطلاق ما سُميّ الثورة الفلسطينية المعاصرة، وقادتها حركة فتح، على فكر التسوية ونهجها، الذي اتخذ مسارًا تصاعديًا في الحالة الفلسطينية، ولكن من بوابة التسوية العربية، من خلال وعي العدو؛ صاحب المشروع، بأن الفكاك بين القضية الفلسطينية، وعمقها القومي، يجب أن يبدأ عربيًا، بعد أن جرى التهيؤ له فلسطينيًا؛ كون الأول، أي العمق العربي هو المستهدف أساسًا، إذا ما أراد العدو الصهيوني الاستفراد بالوضع الفلسطيني، وتعميق عزلته وانفصاله وانقسامه وتشظيه من الداخل، في سعية لتصفية وشطب القضية الفلسطينية، عن جدول الأعمال العربية؛ مشرعًا كل الأبواب لمشروعه الشرق أوسطي الذي سيُغيّر شكل وتركيبة المنطقة، هكذا كان يسعى وهكذا أعلن بعد السابع من أكتوبر وما يزال. لقد كانت الدروس وما زالت من دم، وربما ما كان يقال في أوقات متقدمة بأن القضية الأساسية هي القضية العربية، وما المسألة الفلسطينية، سوى التعبير الأبرز عن العام المستهدف من بوابة الخاص؛ بدا وقتها كأنه حالة تنظير وتضخيم للعدو من البعض وسبل مواجهته، حتى لمسنا بعد سلسلة الهزائم أن العدو/إسرائيل، ليس العدو الوحيد ولا يمكن تحقيق النصر عليه وحدنا أو كل حلقة على انفراد... لقد كان هذا الوعي الكامل والصحيح، قبل أن تستثمر «الثورة المعاصرة»، في الهزيمة الكبيرة التي تعرض لها المشروع القومي، للهروب من السفينة التي أغرقها العدو، أو بمعنى أدق المشروع الصحيح الذي كان العدو معنيٌ أن يُغرقه ويُجهز عليه، كي يستطيع لاحقًا الاجهاز على «الثورة المعاصرة» التي استثمرت أيضا في هزيمة «الثورة وجيشها وحربها الكلاسيكية القديمة»؛ فشقت «حرب شعبها»، التي كان سهلًا ضربها بعد أن فقدت عمقها.

لقد جاءت دروس التجربة الغنية، والتي كلفتها دم ووجود ومصير، لتقول: أن الهوية الوطنية وحدها بلا بعد قومي غير قادرة على حماية القطر نفسه من التجزئة، إذا كان مشروع العدو، أن يتقدم على أرض رخوة ومفككة ومتناحرة، وإذا يريد بناء شرق أوسط جديد، كغاية لمشروعه؛ فالبناء يتطلب ضرب الفكرة العربية الجامعة، ليفكك الأقطار ويعيد صياغتها من جديد وفق هويات اثنية ومذهبية جديدة... وهنا كما في كل مرة، تُعاد الكَرَة مرة أخرى، في محاولة بائسة وبلسان عربي ومنه فلسطيني أيضا، إلى بعث هذه الهويات الاثنية والانقسامات المذهبية على وقع الحرب على غزة ومنها إلى لبنان واليمن وسوريا والعراق وإيران، في محاولة لتطييف ومذهبة من يقف مع نفسه/مشروعه، الذي لن يكون عروبيًا، إن لم يكن أساسه/قاعدته فلسطينية، وهذه أيضًا محاولة بائسة لتجاوز البعد الشعبي التضامني من المنامة إلى الرباط ومن صنعاء إلى دمشق، من المسيرات الشعبية إلى المقاطعة الاقتصادية وصولا لمحاصرة السفارات الإسرائيلية وما بينها، وتعبيراتها العسكرية، من كرامة ماهر الجازي حديثة، الذي يُعيد من التاريخ المعاصر؛ كرامة مشهود حديثة، إلى تسلل نهر الأردن من قبل مقاتلين عربيين بزيهما العسكري؛ في استعادة عبور الفدائي العربي الفلسطيني؛ متسللًا من النهر، حيث الوجهة لتحرير فلسطين، وهنا موقع فلسطين العربية في الوعي الشعبي العربي والذي لم يستطع أن يسقطه تيار التسوية، حيث تعيده دائمًا المقاومة، وليس غيرها إلى مشهديته الأولى؛ انطلاقًا من كونها قضيته الأولى أيضا.

إن استراتيجية العدو على الصعيد العربي بأدواتها كافة وبأشكال الحروب والاستنزاف والاستلاب والتفريغ البنيوي والتطويع والاحتواء وزرع الوهم والوعي الزائف؛ استطاعت أن تحقق خرقًا في أكثر من موقع ومكان، ولكن أصابت في مقتلها القضية الفلسطينية؛ فما كان لهذا الاختراق أن يحدث لولا الأزمة التي تفجرت في قلب الحركة القومية العربية، بعد هزيمة يونيو 1967، ووصلت للتشكيك بصحة «مشروعها»، حتى لو لم يكن ناضجًا كفاية، وفتحت لتغييرات كبيرة في كثير من القوميين؛ كأفراد وكمجموعات في أحزاب، حيث بدت لهما أن الماركسية التي انتصرت في الصين وكوريا الشمالية والهند الصينية؛ بديلًا حتميًا قادرًا على التغيير في الوطن العربي، وأحرى على تحرير فلسطين، لأنها كانت تهزم القوة الإمبريالية العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية. وطالما أن الوعي لم يكن متحققًا بالماركسية؛ فلم يكن أمام المغادرين من أحزابهم وحركاتهم القومية، إلى مواقع الماركسية، سوى المدارس السوفييتية للتعلم من زاد ماركسيتها التي انحرفت عن جذرها، كأخلاقية ومنهجية تفكير وصولًا لتجاوز القومية لحساب الأممية، بعد أن فشلت في إقامة علاقة سليمة، بين المسألتين؛ الوطنية والقومية، ووضعتهما في حالة تنافر لا التقاء، وهذا ما دفع ثمنه الاتحاد السوفييتي لاحقًا من شعبه وأرضه معًا، التي أحد أعراضها الحالية «الأزمة الأوكرانية» التي تستثمر فيها الإمبريالية الأمريكية – الغربية.

إن استراتيجية العدو على الصعيد العربي بأدواتها كافة وبأشكال الحروب والاستنزاف والاستلاب والتفريغ البنيوي والتطويع والاحتواء وزرع الوهم والوعي الزائف؛ استطاعت أن تحقق خرقا في أكثر من موقع ومكان، ولكن أصابت في مقتلها القضية الفلسطينية؛ فما كان لهذا الاختراق أن يحدث لولا الأزمة التي تفجرت في قلب الحركة القومية العربية،

في ضوء ما تقدم، وجدنا أن الذهنية القطرية تخترق الجميع، وتحوّل العرب إلى شعوب، كما كل شعوب العالم، وليتحول معها في الممارسة الصراع العربي – الصهيوني، إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي، وباتت مهمة العرب الدعم والمساعدة فقط، وحيث باتت «الثورة الفلسطينية» والقوى التقدمية – الماركسية منها بالذات، غير معنية بالكفاح الشعبي ضد النظم الرجعية، ولا تسعى إلى تغييرها في سياق الصراع ضد المشروع والوجود الصهيوني، ومن أجل تطوير الصراع؛ فعلى العكس باتت «لا تتدخل في الشؤون العربية»، بل وتقيم علاقات مع بعض النظم التي هي في تناقض مع شعوبها، وتقيم علاقات وثيقة مع العدو الصهيوني في آن – حيث كشفت حرب غزة، عن مستوى شراكة وتحالف هذه النظم مع العدو – وهنا بدا أن خللًا طال فهم طبيعة الصراع، حيث لم يعد تغيير الواقع العربي ضروريًا من أجل تحرير فلسطين، لأن القضية باتت قضية فلسطينية، وأصبح منطق «المساعدة» هو السائد، وليس الانطلاق من أن تحرير فلسطين؛ يستلزم مشاركة العرب، بكون الصراع هو صراع العرب ضد المشروع الصهيوني الإمبريالي... هذه الحقيقة العربية التي يُعيد طرحها الطوفان الفلسطيني، بعد مرور عام على هجومه، وهذه الحقيقة التي يجب أن يُعاد لها الاعتبار: وهي أنه لا فلسطين دون عرب، ولا عرب دون فلسطين، وهذا هو موقع إسرائيل/العدو ودورها في قلب وطننا العربي.

استعمال مفهوم الجالية اليهودية لتوطيد دعائم الحماية الصهيونية على بلادنا

لماذا لم نتمكن لحد الآن من إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني رغم النضالات المسترسلة والغزيرة التي تخوضها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ومكوناتها وغيرها من القوى والفئات الاجتماعية والمهنية؟ هذا سؤال مشروع، خاصة وأن نضال الشعب المغربي، تمكن من إغلاق مكتب الاتصال سنة 2000 مع انطلاق انتفاضة الأقصى. أقول إغلاق مكتب الاتصال وليس إيقاف التطبيع الذي استمر بشكل من الأشكال من دون شك في الخفاء وحتى بشكل علني. فلماذا لم نحقق، على الأقل، الهدف نفسه لا سيما في ظل طوفان الأقصى وحرب الإبادة للشعب الفلسطيني؟

معاد الجدري*

أعتقد أن الإجابة، تفرض الانطلاق فيما يتعلق بالشق الموضوعي، من واقع العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني التي تحولت إلى علاقات متشعبة وعميقة تتجاوز مفهوم التطبيع بمعناه المباشر والبسيط، علاقات تعبر عن حماية صهيونية على المغرب وتجعل منه احدى القواعد الخلفية بمنطقتنا عموما وبإفريقيا بشكل خاص. لقد قطعت هذه العلاقات أشواطا كبرى في كل المجالات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والاقتصادية والثقافية التربوية والتعليمية والأكاديمية، نعلم عناوينها العامة، ولكن ما خفي أعظم. ثم تطورت هذه العلاقات الآن إلى محاولات صهر الوعي بتعبير الشهيد وليد أو دقة أي العمل على السيطرة على وعي الشعب المغربي ومسخه وتشويه ذاكرته الجماعية وانتزاع فلسطين وفكرة التضامن والمقاومة من وجدانه التاريخي وتشويه النسيج المجتمعي برمته. ويقوم بهذا بشكل مباشر وبواسطة جوقة المطبعين من مختلف الملل من تجار الدين، دعاة وفقهاء، وأنصاف المثقفين ومرتزقة المسترزقين وأحزاب تلبس قناع الدين وقناع اليسار أيضا، منهم ينكر صفة التطبيع عنه ولكنه يطعن في المقاومة طول الوقت ومنهم من يدعي أنه مع التطبيع ومع دعم فلسطين في نفس الآن ومنهم من يقول أنه ضد التطبيع كشخص ولكنه مع قرار الملك بالتطبيع. لا يجب الاستهانة بهذا العمل المدعوم والممول والمرعي، فعدد مشاهدي شريط داعية يتشفى في استشهاد قائد المقاومة حسن نصر الله وصلت لمئات الآلاف...

لقد كان النظام المغربي ذكيا لما نص في تصدير دستور 2011 على المكون العبري للهوية المغربية وعمد إلى خلط المكون اليهودي وهو مكون تاريخي لا نقاش فيه مع المكون العبري الذي لا وجود له تاريخا في بلادنا إذ اليهود كانوا إجمالا يتكلمون لغات المناطق التي يعيشون فيها.

يعتبر الكيان الصهيوني، اليهود المغاربة جالية له بالمغرب وعمل ما بوسعه على مر العقود على استقطابهم وترسيخ العلاقة بهم باعتبارهم جسرا هاما لتوطيد دعائم وجوده وتغلغله ببلادنا. مع العلم أن عددا منهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية بل رفضوا التهجير ولا يعترفون بالكيان الصهيوني أصلا وناضلوا ولا زال منهم من يواصل هذا النضال ضد ربط بلادنا لأية علاقة معه. صحيح أن عدد اليهود المغاربة حاليا قليل ولكن المسألة لها بعد سياسي وإيديولوجي خطير للغاية. ونبسط في هذا الحيز مثالين دالين.

الأول: التقى رئيس أركان جيش الكيان الصهيوني، أفيف كوخافي، خلال زيارته للمغرب، كنيس الطائفة اليهودية بمراكش، وكان ذلك يوم الأربعاء 20 يوليوز 2022. ودخل الكنيس مرتديا بزته العسكرية

وسلم شعار جيش الاحتلال لرئيس الطائفة اليهودية جاكي كادوش. وخاطب الحضور قائلا «أنا فخور ومتحمس لمقابلتكم، أنتم الجالية اليهودية المغربية، بعضكم حارب من أجل إسرائيل واليوم أنتم تعملون هنا من أجل الجالية اليهودية وتعميق العلاقات مع إسرائيل». كل الجرائد الإلكترونية التي غطت الحدث، تحدثت عن الجالية اليهودية المغربية دون تمحيص لهذا المفهوم المظلل والمسموم الذي يعني أن المغاربة اليهود هم جالية الكيان الصهيوني ببلادنا.

الثاني: في نونبر 2023، في عز حرب الإبادة الجماعية، تم إقامة صلاة لليهود بالدار البيضاء، يتقدمها الحاخام الأكبر للطائفة اليهودية المغربية ورئيس المحكمة اليهودية المغربية، يوشياهو بنيطو، حيث تم الدعاء من أجل انتصار جيش الاحتلال على الفلسطينيين.

كيف يعقل أن الجيش المغربي حارب إلى جانب عدد من الجيوش العربية في حرب أكتوبر 1973 ضد الكيان الصهيوني واستشهد العديد منهم فيما جزء من المغاربة حاربوا إلى جانب الكيان الغاصب العنصري والمعتدي ويتم السكوت عن هذا بل تمجيده علنا والدعاء بالنصر للعدو علنا؟

بدوره يعتبر النظام المغربي والقوى الملتفة حوله أن اليهود الإسرائيليين من أصل مغربي وتعدادهم حوالي 700 ألف نسمة، هم جالية يهودية للمغرب بالكيان الصهيوني. ويقدم هذا الادعاء كمرتكز أساسي لتبرير التطبيع الرسمي. هؤلاء اليهود الذين تم ترحيلهم كمساهمة في بناء الكيان الصهيوني وأبنائهم وأحفادهم هم في واقع الأمر مستوطنون يعيشون على أرض غيرهم ومجندون في جيش الاحتلال وهم بمقتضى القانون الدولي الإنساني قاموا بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو هما معا. بل إن ثلث الحكومة الإسرائيلية لسنة 2020، الأكثر تطرفا وفاشية في تاريخ هذا الكيان برئاسة نتنياهو هم من أصل مغربي.

لقد تم إفراغ هؤلاء اليهود المهجرين من هويتهم ومعهم كل اليهود الشرقيين أو «السيفارديم» بواسطة المؤسسة الصهيونية التي لا تكتفي بقمعهم واضطهادهم بل حولتهم إلى وقود ضد الشعب الفلسطيني وأغلبهم يصوت لليمين (أبراهام السرفاتي، استجواب مع مجلة فلسطين الثورة). ولذلك، فان كل المديح في حقهم من طرف المخزن والقوى الملتفة حوله مجرد كذب ونفاق وهو لغرض في نفس يعقوب كما يقال.

قانون الجنسية المغربية نفسه، في البند الخامس من الفصل 19 المتعلق بحالات فقدان الجنسية المغربية والتجريد منها، يسقط الجنسية المغربية عن كل مغربي يؤدي مهمة أو يشغل وظيفة في مصلحة عمومية لدولة أجنبية أو في جيش أجنبي إذا كان شغل هذه المهمة أو الوظيفة يتعارض مع المصلحة الوطنية.

وبدل تطبيق هذا القانون، يتم تسليم الجنسية المغربية لمن يريد من الصهاينة، بل طلع علينا المدعو الحسين بنمسعود يوم 8 أكتوبر 2024 بما سمي «ملتمس في مجال التشريع يقضي بمنح الجنسية المغربية لجميع أبناء وأحفاد اليهود المغاربة».

إن هذا الملتمس يتناقض مع قانون الجنسية المغربية الذي يهم جميع المغاربة بغض النظر عن ديانتهم ولهذا فان الملتمس يعد انتهاكا لمبدأ المواطنة للجميع. كما يمكن اعتباره غير ذي جدوى لأن الباب مشرع أصلا وبشكل تام أمام جميع اليهود من أصل مغربي لاكتساب الجنسية المغربية بمن فيهم الصهاينة المجرمين في فلسطين المحتلة. ورغم كونه فقعة إعلامية، إلا أنه خطير للغاية من خلال ما يرمز اليه. فهو يعبر عن إمعان النظام وعزمه على تطوير تحالفه مع الكيان الصهيوني إلى أبعد مستوى. ويعبر عن تهافت المتصهينين في بلادنا طمعا في استثمارات الصهاينة في بلادنا تحت يافطة تطوير الاقتصاد على طريق تحقيق الهدف المذكور. وقد يكون تعبيرا عن توفير لجوء آمن في المغرب للصهاينة في إطار الهجرة المضادة من الكيان بفعل الحرب المستمرة هناك.

لذلك ليس غريبا أن ينص المشروع المذكور في المادة 14 على أن «تعمل الدولة مع باقي الفاعلين على استرجاع الحقوق الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها للجالية اليهودية المغربية التي تم الإضرار بها وبمصالحها عند مغادرتهم المغرب جماعة». مع العلم أن اليهود المغاربة الذين تم تهجيرهم لم يتعرضوا أبدا لعملية انتزاع ممتلكاتهم والإضرار بها كما يدعي هذا الملتمس الممسوخ.

وليس صدفة أن تطفو على السطح قضية ممتلكات مزعومة لعدد من اليهود الذين هاجروا منذ مدة طويلة وعادوا مؤخرا إلى المغرب ليطالبوا باستعادة ما يدعون أنها عقارات في ملكياتهم بل قاموا برفع دعاوى قضائية في الموضوع (حالات في طنجة) الأمر الذي يتهدد عائلات بأكملها بالترحيل عن ديارها في حال حكمت الدعاوى لصالح الصهاينة، بل حكمت بالفعل قضايا لصالحهم في مدينة أصيلة.

وهذه القضية بالذات حاضرة في المسلسل التلفزيوني المغربي «الناس لملاح» الذي تبثه القناة المغربية الثانية منذ 26 شتنبر 2024 وشاركت فيه الممثلة الصهيونية، المدعوة إيفا كدوش، التي تقيم في تل أبيب وهي المعروفة بتأييدها العلني لحرب الإبادة للشعب الفلسطيني الجارية أمام أعيننا.

في الختام قناعتي هي أن قرار التطبيع، هو قرار ذو بعد استراتيجي، ومصيره أصبح أكثر ارتباطا بمآل نضال شعبنا من أجل إقامة نظام ديمقراطي متحرر من السيطرة الإمبريالية والعمالة للصهيونية. وهذا يعني من جهة ضرورة خوض نضال سياسي حازم لبلوغ هذا الهدف الكبير والضروري وفي نفس الوقت تطوير نضال الجبهة وأساليبه والذهاب به بعيدا في عمق الشعب.

سلا في 15 أكتوبر 2024.

*عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي،
عضو السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

ما بعد نصر الله وخيارات محور المقاومة

مثلت لحظة الإعلان الرسمي عن إغتيال القائد الأممي السيد حسن نصر الله في سياق من الإغتيالات المتتالية لقادة عسكريين في المقاومة، لحظة حرجة ومربكة لمحور المقاومة، فمكانة الرجل وموقعه يتعديان حزب الله نفسه، فقد أهلته مميزاته القيادية النادرة ومساره التاريخي المديد في مواجهة المشروع الصهيوني، ليتبوأ موقعالقائد الحقيقي والفعلي لقوى محورالمقاومة، والمتحدث بإسمه والصانع الأساسي لتوجهاته. ومن هنا كان السؤال الذي شغل المهتمين والمحللين بالصراع في منطقة الشرق الأوسط يتجاوز أثر تغييب القائد السيد حسن نصر الله على الحزب كتنظيم مقاوم وطليعي إلى إنعكاساته على كل محور المقاومة وفي ذروة مواجهة مصيرية مع (إسرائيل) ومن خلفها أمريكا والغرب. حتى أن لحظة الإغتيال بدت وكأنها صورة النصر التي سعى وراءها رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو منذ السابع من أكتوبر المجيد بعدما أعجزته المقاومة الفلسطينية في غزة عن تحقيق أي هدف من أهداف حربه الإجرامية على غزة، بل ولم تنجح حتى جرائم الابادة الجماعية التي اعتمدها جيشه بشراكة أمريكية وتواطؤ غربي وتخاذل عربي عن ترميم قوة الردع المتصدعة.

عبد الرحيم عقيل

لكن نشوة الانتصار وتوهم أن عملية الإغتيال قد أفضت إلى تخلخل كارثي ليس فقط في البنية السيكولوجية لحزب الله، وإنما أيضا في البنية التنظيمية، وفي البنية العملانية،وثم البناء على ذلك بتجاوز قواعد الإشتباك عبرالهجوم الواسع على جغرافية الحزب وحاضنته وصولا إلى الإعلان عن بداية الإجتياح البري، كل ذلك سيتبدد في زمن قياسي، فقد إستوعب حزب الله الضربات القاسية والمفاجئة التي تعرض لها، لأنه كان متحضرا لسيناريو إغتيالات تذهب بكل صفه القيادي الأول على المستويين العسكري والسياسي، وتمكن بإجراءات غير معروفة حتى الآن بتجاوز الخرق الذي مس منظومة الإتصال والسيطرة، ومن خلال ثلاثة إطلالات لنائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم بدا أن الحزب إستعاد توازنه وسدّ الفراغات، حتى أن كلمتهالثالثة بتاريخ 15 أكتوبر رسمت إطار هذه المرحلة من المواجهة المفتوحة التي تتجاوز الإسناد إلى خوض حرب مفتوحة فرضها العدو بلا سقوف وعنونتها المقاومة ب»إيلام العدو».

وفي الوقت الذي كان حزب الله يعض على الجرح ويعمل على تجاوز الصدمة، جاء الرد الإيراني في فاتح أكتوبر إنتقاما للشهيدين القياديين في المقاومة؛ إسماعيل هنية والسيد حسن نصر الله؛ عبر ضربة موسعةبصواريخ فرط صوتية كسرت كل منظومة الدفاع الإسرائيلية ومعضداتها الأمريكية والبريطانية. وهي الضربة التي توعدت (إسرائيل) بالرد عليها بشكل قوي ومميت بحسب تعبير وزير الحرب الإسرائيلي، ما يفتح على احتمالات الحرب الشاملة؛ الحرب التي تجنبها المحور- ربما لخطأ في التقدير- تجنبا لأهوالها التدميرية على المنطقة ومرجحا عليها حرب الاستنزاف وتقويض نظرية الأمن القومي بتصفير الردع ونقل المعركة إلى داخل الكيان بما يحقق الانتصار على العدو بالنقاط وليس بالضربة القاضية.

وهكذا يبدو أن التطورات في مسار المواجهة تتخذ أبعادا أخرى تتجاوز جبهات الإسناد لغزة ومقاومتها ومنع الإستفراد بها أو هزيمتها التي اعتمدتها مكونات المحور في كل من لبنان واليمن والعراق وبدعم إيراني وسوري. فاغتيال القائد الأممي السيد حسن نصر الله وما أعقبه من قصف جوي لكل الجنوب وللضاحية الجنوبية لبيروت وللبقاع ثم شروع الجيش الإسرائيلي في عمليته البرية بما يتعدى هدف تأمين عودة المستوطنين إلى مستوطنات الشمال التي دفعوا لإخلاءها واستغلال نتنياهو الرد الإيراني لضرب إيران بتنسيق كامل مع الولايات المتحدة الامريكية كلها عوامل ترشح المواجهة لمستويات غير مسبوقة لن تظل معها روسيا الإتحادية بعيدة أو على الحياد لإرتدادات هذه المواجهة على معركتها مع اوكرانيا والناتو وعلى حضورها في المتوسط من خلال الحليف السوري.

تبدو إيران مدركة بأن الحرب المباشرة مع الكيان الصهيوني تدق أبوابها الآن، وهي التي سعت إلى تجنبتها لإختلال موازين القوة لصالح قوى الإسكبار العالمي حسب أدبياتها السياسية، ولأن الحرب المباشرة مع (إسرائيل) هي حرب أمريكا والغرب، ولن تكون (إسرائيل) بأقل قيمة من أوكرانيا بالنسبة للناتو فضلا عن قوة اللوبي الصهيوني في عواصم الغرب وإلزامه لها بضمان أمنها وتفوقها على محيطها. لكن أيضا لا يجب أن ننسى البعد العقدي عند صاحب القرار الإيراني، فيما تمثله فلسفة الفداء الحسيني من قدرة على قلب كل معادلات القوة بعطاء الدم، القوة التي لا تعدمها إيران والتي طورتها وبلغت بها مستويات متقدمة تضاهي القدرات العسكرية لدول كبرى، فضلا على أن إيران هي قلب محور المقاومة والذي من المتوقع أن تنخرط كل مكوناته في الحرب الشاملة ليس فقط ضد (إسرائيل) بل وضد الوجود الأمريكي في المنطقة وخاصة في كل من سوريا والعراق، وقد كانت مواجهة أنصار الله لأمريكا في البحر الأحمر ملهمة ومحطمة لهيبة الولايات المتحدة الأمريكية. كما سبق للقائد الأممي حسن نصر الله أن توجه إلى الأمريكيين في أحد خطاباته بعد طوفان الأقصى بالقول: «أساطيلكم في البحر المتوسط لا تُخيفنا ولن تخيفنا في يوم من الأيام، وأقول لكم إن أساطيلكم التي تهدّدون بها، لقد أعددنا لها عُدّتها أيضاً. فالذين هزموكم في بداية الثمانينيات في لبنان لا يزالون على قيد الحياة، ومعهم اليوم أولادهم وأحفادهم».

لا أحد يمكن أن يقلل من احتمالات الحرب الشاملة، وحتى اللحظة الأمريكية الإنتخابية الحساسة لا تكفي لإستبعادها، فهذه الحكومة الإسرائيلية اليمينية هي الأكثر حماقة وجنونا وطموحا، فنتنياهو يتقمص مقام"ملك ملوك إسرائيل"، ويرى نفسه أنه وُجد لحماية "الشعب اليهودي" من الإبادة - كما يَزعم - التي تعرّض لها في "طوفان الأقصى»، ولأخذ (إسرائيل) ليس إلى «مكان تحت الشمس» كما هو عنوان كتابه الذي وصفه الصحفي الإسرائيلي أنشيل بيبر، بأنه ثاني أهم كتاب عن تاريخ الحركة الصهيونية بعد كتاب «دولة اليهود» لبنيامين زئيف هرتزل، بل إلى سيادة مطلقة على شرق أوسط جديد يفرض فيه الاستسلام على دوله وشعوبه.

وإذا كان «طوفان الأقصى» قدأدى إلى حدوث زلزال عاصف على مستوى الكيان الصهيوني، أمنيا وسياسيا ونفسيا ومعنويا، وصدم بقوة؛ الوعي الجمعي لمستوطني الكيان، فإن جبهة الشمال العصية على الجيش الإسرائيلي بفعل المقاومة الباسلة لمقاتلي حزب الله يرفع من درجات هذا الزلزال ويوسع دائرة الخسف بالأحلام وبالأوهام التي تأسس عليها الكيان. وأما الحرب الشاملة الوشيكة فهي لن تكون إلا الفصل الأخير الدراماتيكي من وجودهذا الكيان الذي قام على صناعة الموت وصناعة الخراب، لتصفهم الفيلسوفة اليهودية الأميركية جوديت باتلر قادته بـ "أولئك الذين لا صلة لهم بالحياة»، بل بالجحيم الذي حذر منه مجرم حرب آخر ذكي وحذر هو أيهود باراك عندما توسل إلى نتنياهو بالقول: «لا تذهب بنا إلى جهنم»!

عام على الحرب على غزة:

تعميق الأبرتهايد وتقويض مواطنة فلسطينيي الداخل

كشفت الحرب بوضوح هشاشة حقوق المواطنين الفلسطينيين في الداخل وعمق التمييز المترسخ، حيث غالبًا ما تعاملهم الدولة، وفي نواح عديدة، كأعداء. المواطنة أصبحت مشروطة وأقل شأنا على نحو متزايد منذ بداية الحرب، كما يتضح من خلال سن القوانين والسياسات العنصرية، مثل سياسة فرض حظر كامل على الحق في الاحتجاج، والذي يطبق حصريًا على المدن الفلسطينية، واحتجاز جثامين الشهداء كورقة مساومة، واعتقال وتجريم أو تقديم تهم ..ضد طلاب وعمال ومحامين ونشطاء بسبب تعبيرهم عن خطاب سياسي على وسائل التواصل الاجتماعي احتجاجًا على الحرب والإبادة الجماعية في غزة.

في التفاصيل: دولة إسرائيل تحتجز جثامين مواطنين فلسطينيين كورقة مساومة

منذ بداية الحرب، وسعت إسرائيل سياستها في احتجاز جثامين الفلسطينيين كورقة مساومة. فقد صادق المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية مؤخرًا على الاستمرار في احتجاز جميع جثامين المواطنين الفلسطينيين في الداخل، الذين تزعم أنهم نفذوا عمليات إرهابية، حتى يتم اتخاذ قرار حكومي. حاليًا، تحتجز إسرائيل جثامين سبعة من المواطنين الفلسطينيين للضغط من أجل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والجثامين التي تحتجزها حماس في غزة. هذه السياسة المتمثلة في احتجاز جثامين الفلسطينيين، سواء كانوا من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 أو داخل الخط الأخضر، تنتهك القوانين الدولية، وتعتبر شكلا من أشكال الإهانة والتعذيب، وتحرم الفلسطينيين من الحق الأساسي في الدفن بكرامة.

على مدار العام الماضي، مثل مركز عدالة عائلات مواطنين فلسطينيين من الداخل تحتجز إسرائيل جثامينهم، مطالبًا استرجاعهم، بما فيهم أولئك الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية والأسير الشهيد وليد دقة الذي توفي داخل السجن. نجح عدالة من خلال الإجراءات القانونية في تحرير جثامين اثنين من المواطنين الفلسطينيين ويواصل عدالة تمثيل عائلات خمسة آخرين من المواطنين الفلسطينيين.

في 30 أيلول 2024، رفضت المحكمة العليا التماسًا قدمه مركز عدالة نيابة عن عائلة الأسير وليد دقة الذي توفي في السجن في 7 نيسان/ابريل 2024 بعد أن أمضى 38 عامًا في السجون الإسرائيلية. وكان من المقرر أن يطلق سراحه في آذار/مارس 2025، لكنه توفي بعد صراع مع مرض السرطان جراء الإهمال الطبي المتعمد الذي تتبعه إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى المرضى... منح قرار المحكمة العليا الموافقة القضائية على هذه الممارسة الحكومية، حيث قارن بين حق المتوفى وأسرته في دفنه بكرامة وبين ما يسمى بمصالح الشعب اليهودي، مستشهدًا بقانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل لعام 2018.. يعكس هذا القرار أيديولوجية عنصرية عميقة، تعزز إطارًا تمييزيًا بشكل صارخ لا يقوّض المساواة للمواطنين الفلسطينيين فحسب، بل يرسل أيضًا رسالة شديدة الخطورة إلى الجمهور الإسرائيلي، مفادها أن المواطنين العرب أعداء.

سياسة الأبرتهايد في قمع حرية التعبير في الداخل

كثفت السلطات الإسرائيلية خلال العام الماضي قمعها لكل أشكال حرية التعبير في الداخل الفلسطيني – سواء في المظاهرات أو عبر الإنترنت – كجزء من سياسة تمييزية أوسع تستهدف المواطنين الفلسطينيين. قامت الشرطة الإسرائيلية باعتقال واحتجاز المتظاهرين وكذلك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، متهمة العديد منهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016 بـ «دعم الإرهاب» أو «التحريض على الإرهاب».

تظهر بيانات الشرطة أنه في الفترة من 7 تشرينَ الأول 2023 إلى 1 أيار 2024، قدمت الدولة 162 لائحة اتهام بـ «التحريض على الإرهاب». على سبيل المقارنة، على مدى خمس سنوات بين عامي 2018 و2022، تم تقديم 84 لائحة اتهام فقط. بالإضافة، أصدر القضاة أحكامًا قاسية على جرائم متعلقة بحرية التعبير، حيث تصل مدة الحكم إلى 18 شهرًا في السجن. تحتجز مصلحة السجون الإسرائيلية الأفراد المتهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في «أجنحة أمنية»، حيث يعاني الأسرى الفلسطينيون من ظروف مزرية وانتهاكات ممنهجة، بما في ذلك الإهانات اللفظية، والعنف الجسدي، والتهديدات بالاعتداء الجنسي. يستهدف هذا التجريم لحرية التعبير بشكل شبه حصري المواطنين في الداخل الفلسطيني والسكان الفلسطينيين في القدس المحتلة، في حين لم يتم اعتقال إسرائيليين يهود تقريبًا بسبب التحريض على الإبادة الجماعية في غزة أو خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، على الرغم من انتشار مثل هذه التعابير والتصريحات العنصرية في الحيز العام في إسرائيل.

في قضية تجسد السياسة التمييزية الواسعة المتمثلة في الاعتقال المطول لمواطنين عرب بتهم تتعلق بحرية التعبير، تم اعتقال المحامي أحمد خليفة والسيد محمد جبارين، وهما ناشطان من مدينة أم الفحم، لمدة أربعة وثمانية أشهر على التوالي لمشاركتهما في مظاهرة وترديد هتافات ضد الحرب على غزة في 19 تشرين الأول 2023. وقد وُجِّهت إليهم تهم «التحريض على الإرهاب» و«التماهي مع منظمة إرهابية» بموجب قانون مكافحة الإرهاب. عانى خليفة وجبارين من ظروف احتجاز قاسية ولا إنسانية في السجون الإسرائيلية، تعرضوا فيها لممارسات مذلة وعنيفة من قبل مصلحة السجون.

تمتد حملة القمع ضد المواطنين العرب إلى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية التي أرسلت، في إجراءات غير مسبوقة، إخطارات بالإيقاف أو الطرد إلى حوالي 160 من الطلاب الفلسطينيين بسبب التعبير عن تضامنهم مع غزة أو معارضتهم للحرب على وسائل التواصل الاجتماعي. نجح مركز عدالة في تبرئة 37 من الطلاب الذين مثلهم، فيما فرض على 17 «عقوبات تعليمية» مثل التوبيخ، والاعتذار الإلزامي ...بينما تم طرد أو إبعاد 35 طالبًا وطالبة. كما بادرت نقابة المحامين في إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات تأديبية لإيقاف محامين عرب عن العمل بسبب مقالات أو منشورات معارضة للحرب. يمثل مركز عدالة حاليًا ثلاثة محامين عرب أمام نقابة المحامين، وقد نجح في إلغاء شكوى كانت قد رفعت ضد محامية أخرى. فضلًا عن ذلك، تم فصل العديد من العرب من أماكن عملهم بسبب التعبير عن آرائهم السياسية. على الرغم من حملة القمع الواسعة النطاق ضد حرية التعبير للمواطنين العرب، فإن الطلاب والمحامين والعمال والقادة السياسيين اليهود الإسرائيليين لم يعاقبوا على التحريض ضد الفلسطينيين.

السياسات العنصرية في عهد الوزير العنصري بن غفير

قاد وزير الأمن القومي العنصري بن غفير وشجع إلى حد كبير على حملة الاعتقالات والاتهامات ضد المواطنين العرب. فقد مُنح صلاحيات واسعة للشرطة الإسرائيلية ومصلحة السجون من خلال «قانون بن غفير» لعام 2022، وشجع على تصعيد السياسات العنصرية منذ بداية الحرب.

فمنذ بداية الحرب، فرضت الشرطة، تحت قيادة بن غفير، حظرًا تامًا على الحق في الاحتجاج في المدن والقرى العربية. ردًا على ذلك، قدم عدالة التماسًا للمحكمة العليا نيابة عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي، مطالبًا بالسماح بتنظيم مظاهرات ضد الحرب في مدينتي أم الفحم وسخنين. المحكمة رفضت الالتماس، وقبلت بحجة الشرطة التي ادعت بأنها تفتقر إلى العدد الكافي من رجال الشرطة لمنع إخلال مرتقب بالنظام العام. في وقت لاحق، قدم عدالة التماسًا آخر، نيابة عن لجنة المتابعة العليا، للطعن في سلوك الشرطة العنيف وعرقلة وتقييد الاحتجاجات المناهضة للحرب في مدينة الناصرة، إلا أن المحكمة رفضت أيضًا هذا الالتماس.

لقد حرّض بن غفير مرارًا وتكرارًا ضد المواطنين العرب، وأشاد علنا بقمع الشرطة العنيف للاحتجاجات المناهضة للحرب في حيفا وأم الفحم في أكتوبر 2023 وبسياسة «عدم التسامح» تجاه ما وصفه بـ «دعم الإرهاب». كما وافق على لوائح تخفف القيود المفروضة على حيازة الأسلحة النارية، مما يسمح لـ 400 ألف مواطن إضافي – معظمهم من اليهود الإسرائيليين – بالحصول على أسلحة، مما يعرض حياة الفلسطينيين للخطر. كانت هذه الخطوة من أولويات بن غفير منذ توليه منصب وزير الأمن القومي، وهي ترافق مساعيه لإنشاء «حرس وطني» مدني مدجج بالسلاح تحت قيادته المباشرة. يستهدف هذا الحرس الوطني على نحو صريح المواطنين العرب كما اعترف بذلك علنا عضو حزب القوة اليهودية ووزير التراث عاميحاي إلياهو. كما أنشأ بن غفير في شباط 2023 وحدة متخصصة لـ «مكافحة التحريض على الإرهاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، والتي تراقب النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، وتوصي بالاعتقالات وتبلغ عن المحتوى لإزالته.

لقد أظهر العام الماضي تراجعا مقلقًا في مكانة المواطنة للفلسطينيين في إسرائيل، حيث استمرت الدولة بسن وتنفيذ القوانين والسياسات والممارسات التمييزية ضدهم. منذ بداية الحرب، أصبحت حقوق المواطنين العرب أكثر هشاشة ومشروطة بشكل متزايد بسبب استمرار حملة القمع السياسية، والتي تفاقمت في أعقاب الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير العنصري بن غفير. وفي الوقت نفسه، فشلت الدولة في التحقيق مع أو مقاضاة المواطنين اليهود الإسرائيليين بتهمة التحريض المتزايد على العنف ضد الفلسطينيين. تقوّض هذه التطورات جوهر المواطنة وحقوق الإنسان للفلسطينيين في الداخل، وتشكل تحذيرًا صارخًا لما يحمله المستقبل.

عن نشرة عدالة، 9 أكتوبر 2024

بصدد مؤتمر كركاس لبناء اممية مناهضة للفاشية وضد الامبريالية

الحدث: نشر بموقع اعلامي الكتروني (Investig'action) مقال قدم بالوصف والتحليل اشغال مؤتمر دولي انعقد بعاصمة فينزويلا كركاس، يومي 10 و11 شتنبر 2024، حول مناهضة الفاشية والفاشية الجديدة والتعبيرات المشابهة. شارك في هذا المؤتمر 1200 شخص من 95 دولة ينتمون لمشارب مختلفة منهم ممثلون عن أحزاب وعن منظمات من المجتمع المدني وجامعيون وغيرهم من المثقفين. فاشتغل هؤلاء المؤتمرون يومين متتاليين بهدف تحديد اجندة دولية كفيلة بمواجهة الأشكال الجديدة التي تتخذها الفاشية والفاشية الجديدة عبر العالم.

بوتبغى الحسين

يلاحظ بالفعل بمناطق عدة من العالم صعود توجهات متفاشية واكتساحها لدول عديدة لذلك كان لقاء كاركاس مناسبة لمناقشة الاخطار التي تمثلها الفاشية والفاشية الجديدة والتعبيرات المماثلة لها. وقد تناولت مداخلات المؤتمرين مختلف أوجه هذه الظواهر كما شكلت ما يمكن اعتباره شبكة متعددة المداخل لقراءتها وللتعرف على الحركات التي تتبناها. اثار هذا المؤتمر الانتباه ايضا الى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي من طرف الفاشيين الجدد واستعمالهم لألغرميات هذه الوسائل بهدف تنظيم المحتوى وجدب انتباه المتلقي، كما استمع المؤتمرون بنفس المناسبة لممثلي فينزويلا وهم يوضحون الأجواء التي مرت فيها الانتخابات الأخيرة ببلادهم والتي عرفت اغتيالات في صفوف التشافزيين من طرف المعارضة اليمينة المتطرفة.

لقد شارك في المؤتمر ممثلون عن أمريكا اللاتينية الذين تحدثوا هم ايضا عن صعود الفاشية كما هو الحال بالأرجنتين بعد تولي "ميلي" (Javier Milei 10 دجنبر 2023 زمام الحكم. مندوبون أوروبيون بدورهم أشاروا الى اكتساح اليمين المتطرف للساحة السياسية و أعطوا كمثال فوز "ميلوني" (Giorgia Meloni)و كيف يتم اشهار الاعجاب بمؤسس الحركة الفاشية "بينيتو موسوليني" بإيطاليا. اما ممثلون عن غرب افريقيا ومنهم أعضاء من السينغال والكونغو فقد تحدثوا عن التواجد الامبريالي الفرنسي بأفريقيا وكيف ان تحالف دول الساحل (l'AES)، أي بوركينافاسو ومالي والنيجر، تواجه جماعات إرهابية مسنودة من الامبريالية. بنفس المناسبة اوضح مناضلون أفارقة آخرون ان مظاهرات شعبية مناهضة لمواجهة تكميم الافواه والتضييق على الحريات وضد الإجراءات النيوليبرالية المجحفة اندلعت بكل من نيجيريا وكينيا، وتم التركيز بنفس المناسبة على دور الشبيبة الفعال والأساسي في السيرورات الثورية. هذا المؤتمر عرف كذلك حضور سفراء من دول البريكس الذين عبروا بالمناسبة عن دعمهم و تضامنهم مع المقاومة الفلسطينية ونددوا بالصهيونية كشكل من اشكال الفاشية وبسيف "داموقليس "الذي تمثله الامبريالية التي تعرقل كل محاولات تحرر الشعوب فتؤجج الصراعات الداخلية كما تلجأ لحرب اقتصادية اجرامية.

في حفل اختتام اشغال المؤتمر استمع الحضور لخطاب مطول للرئيس مادورو دعا فيه الى تشكيل اممية ضد الفاشية وضد الامبريالية و بجعل العاصمة سركاس مقرا لها، كما اعلن بنفس المناسبة عن تخصيص جائزة لكل باحث و محلل ينجز دراسات عن ظاهرة الفاشية و معركة الوسائط الاجتماعية. و معلوم ان التوقيت الذي اختير للمؤتمر هو توقيت رمزي بحيث تزامن مع ذكرى اغتيال رئيس الشيلي "الليندي" اثر انقلاب قاده "بينوشيه" بدعم من الامبريالية العالمية.

في التعليق: كما ورد أعلاه فقد شارك في المؤتمر من اجل بناء اممية مناهضة للفاشية والفاشية الجديدة والتعبيرات المشابهة أحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومفكرون وجامعيون وسفراء لدول البريكس بهدف وضع استراتيجية او " اجندة دولية" موحدة، كما أشار الى ذلك الخطاب الختامي للرئيس مادورو الذي اختتم به المؤتمر ونوه من خلاله بالمبادرة التي كانت وراء خلق اممية مناهضة للفاشية والفاشية الجديدة وضد الاستعمار والامبريالية. غير انه كان على المشاركين في المؤتمر وضع تعريف دقيق للموضوع الذي اجتمعوا للتداول حوله. فهم من مشارب أيديولوجية مختلفة ولا يعتمدون تصورا واحدا للظاهرة الاجتماعية التي اجتمعوا من اجل تدارسها. فمنهم أحزاب شيوعية وأخرى ديمقراطية-اجتماعية كحزب رئيس فينزويلا، الدولة المضيفة، كما تشارك فيه هيئات من المجتمع المدني قد لا تعتمد على مرجعيات محددة ومفكرون وجامعيون منهم من يمتح من الفكر الليبرالي وغيره. فالعنوان الذي تم اختياره كموضوع لأشغال المؤتمر يبقى عاماوفضفاضا بحيث لم يتم تعريف "التعبيرات المشابهة" للفاشية والفاشية الجديدة كما لم يتم وضع الفواصل فيما يتعلق بالفاشية والفاشية الجديدة والامبريالية. نظرا لهذه الاعتبارات سيكون من الصعوبة بمكان التوافق على أساليب موحدة لمواجهة الظواهر الاجتماعية المستهدفة.

ان الفاشية والفاشية الجديدة والامبريالية، بالرغم من كل الروابط التي قد تجمع بينهما، هي أيديولوجيات وسياسات وممارسات مختلفة، تتبناها طبقات اجتماعية ودول بدوافع اقتصادية سياسية لا بد من تحديدها بداية إذا كان الهدف فعلا هو رسم استراتيجية فعالة لمقاومتها. وجدير بالذكر ان من بين المشاركين في المؤتمر من يصعب الفصل بينه وبين القوى الامبريالية، وأطراف اخرى محسوبة على اليمين المتطرف استطاعت الفوز بالانتخابات وتولي زمام الحكم ببلدانها. فدول البريكس مثلا تضم عددا من الدول هي محسوبة حسب التعريف اللينيني للإمبريالية على منظومة الدول الامبريالية، كما ان الهند وهي من دول البريكس يحكمها حزب من اليمين المتطرف.

بخصوص الامبريالية فالحزب الشيوعي اليوناني وضح ان الحرب بأوكرانيا عمقت التناقضات في صفوف التنظيمات الماركسية على المستوى العالمي حول قضايا أيديولوجية وسياسية جوهرية، على رأسها الموقف من الطبيعة الامبريالية للحرب التي تتواجه فيها الولايات المتحدة الامريكية والحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي مع روسيا على الأراضي الأوكرانية. نفس اللبس وقع بخصوص التعامل مع البرجوازية في إطار البلد الواحد ومع ممثليها السياسيين، من بينهم احزاب الديمقراطية-الاجتماعية. نفس الخلط وقع بخصوص تحليل الامبريالية كمنظومة والموقف من روسيا والصين والاستراتيجية التي يتم تبنيها من اجل التحول نحو الاشتراكية. فلايزال الكثيرون من الماركسيين كما الديمقراطيين الاجتماعيين، ومنهم مشاركون في هذا المؤتمر، يقدمون صورة خاطئة لما هي عليه الأوضاع الدولية التي نعيشها اليوم. فتحاليلهم لا تساعد على الفهم على اننا نتصارع في إطار نظام رأسمالي لسبب بسيط هو ان مفهوم الرأسمالية غائب عن تحليلاتهم، فهم يعتقدون ان الامبريالية مجرد سياسة خارجية عدوانية، على انها وضعية غير سوية يمكن اصلاحها بإدخال بعض التعديلات على النظام الرأسمالي القائم. ففي تصريحاتهم يحددون الامبريالية فقط في الولايات المتحدة الامريكية، القوة المهيمنة عالميا والمتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية، بالرغم من كل التلميحات لحلفائها من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وغيرهم، في الوقت الذي يتم فيه إخفاء مطامع باقي البورجوازيات بالدول الأخرى بما فيها دول بالبريكس كالصين وروسيا وإيران وغيرها. ففي تعارض تام مع التعريف اللينيني للإمبريالية لا يتم اعتبار النظام الروسي والصين دولا امبريالية بل دول غير عدوانية فيتم تقديمها، مثلها في ذلك مثل إيران ودول أخرى بأسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، على انها " مناهضة للإمبريالية " وذلك في غياب تام لأي تحليل طبقي.

اما بخصوص الرئيس مادورو الذي استقبل المؤتمرين ببلاده وكان وراء الإعلان عن ميلاد " اممية لمناهضة الفاشية والفاشية الجديدة و التعبيرات المماثلة" و جعل من كاركاس مقرا لها كما خصص جائزة (Prix libertador pour la Pensée Critique) لكل الاعمال التي ستتناول بالدرس تجليات هذه الظواهر وأساليب اشتغالها على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، هذا الرئيس وحزبه (PSUV) هو من شن حربا ضروسا ضد الطبقة العاملة و قواها الحية، على راسها الحزب الشيوعي الفنزويلي، في الوقت الذي ابرم فيه اتفاقيات مع المعارضة اليمينية و مع الولايات المتحدة الامريكية، في تعارض تام مع أي ادعاء بتبني الفكر النقدي و مناهضة الاستبداد و الديكتاتورية ك"تعبيرات شبيهة بالفاشية الجديدة". اما السبب وراء الحملة الهوجاء لحكام فنزويلا على الشيوعيين فيرجع لكون الحزب الشيوعي يتبنى بديلا ثوريا شعبيا لحل ازمة البلاد التي يرى ان عواملها الحقيقية تكمن، الى جانب العدوان الامبريالي الأمريكي المسنود بأنظمة حليفة بأمريكا اللاتينية، في السياسة الاقتصادية التي ترتكز على رأسمالية ليبرالية تبعية متعارضة تماما مع مصالح الطبقات الشعبية بالبلاد.

نساء فلسطين جبهة إسناد في قلب المقاومة

منذ الاحتلال البريطاني إلى بدء الترتيبات لتشكيل القاعدة العسكرية والاجتماعية للكيان الاستيطاني، كانت النساء في قلب المقاومة في الصفوف الأمامية للمظاهرات الاحتجاجية ضد إقامة المستوطنات، وخلال ثورة البراق 1929 حيث شاركن في المظاهرات بكل الصيغ النضالية المتاحة آنذاك، من بعض تلك المحطات التي شكلت منعطفا في مسار كفاح الشعب الفلسطيني، وإلى اليوم، مسيرة نضالية أمدت المقاومة الفلسطيني، وهي جزء منه، في سيرورتها الطويلة بمقومات الصمود والاستمرارية،

خديجة ابناو

سأخص بالحديث وبتركيز شديد، مرحلة ما بعد حرب 67 التي غالبا ما ارتبطت في الأذهان بالهزيمة أو النكسة والحال أنها لم تكن كلها كذلك، كانت محطة نوعية استعادت فيها المقاومة الفلسطينية للمبادرة على أسس فكرية وسياسية وثقافية جديدة أمدت بتوهجها إلى خارج الأرض المحتلة وألقت بإشعاعها على حركات التحرر وقوى اليسار على وجه الخصوص في المنطقة العربية والعالم وضمنها الحركة النسائية العالمية؛

شهدت المرحلة انخراط واسع للنساء في فصائل المقاومة بما فيها المسلحة في المجموعات الفدائية ونفذت العديد من العمليات النوعية ضد مواقع العدو الصهيوني وارتقين شهيدات وأسيرات نذكر منهن على سبيل المثال لا الحصر، شادية أبو غزالة، أول شهيدة فلسطينية بعد حرب 67 من مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفتحية عوض الحوراني التي دهستها آليات قوات الاحتلال وهي حية عام 1974، دلال المغربي واحدة من أشهر الفدائيات الفلسطينيات ، استشهدت في عملية «كمال عدوان» عام 1978 بعد أن نجحت ومجموعتها من الوصول الى تل أبيب والاستيلاء على حافلة صهيونية تقل جنودا ، وغيرهن كثير.

إلى جانب تصديهن بشكل مباشر لقوات الاحتلال خلال محطات الانتفاضة الفلسطينية، قدمن العديد من الشهيدات والأسيرات، عملن في أن واحد على إسناد المقاومة بمدها بمقومات الصمود والاستمرارية، من توفير البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يستجيب لمتطلبات المقاومين والمقاومات ولأبناء الشعب وبما يعزز صمودهم وصمودهن، منها على سبيل المثال لا الحصر:

إنشاء وتأسيس رياض الأطفال في المدن والقرى والمخيمات ، وضع بنيات للتعليم الشعبي لاستمرار العملية التعليمية لأبناء وبنات الشعب الفلسطيني ضدا على سياسة التجهيل التي يحاول فرضها الكيان الصهيوني ، و إقامة المستشفيات والعيادات الطبية الميدانية لتوفير الإسعاف والعلاج السريع لجرحى الانتفاضة، وضع بنيات ومقومات اقتصاد الانتفاضة بما يحقق الانتقال من الاقتصاد المنزلي إلى اقتصاد الانتفاضة، وهو من أهم المجالات التي أبدعت فيها المرأة الفلسطينية من صنع أفران من القش لإعداد الخبز واستغلال كل قطعة أرض و كل باحة و كل مساحة خضراء لزارعة بعض المواد الضرورية للمعيش اليومي من خضراوات إلى

الابتكار في تصبير الأغذية وإنشاء تعاونيات لضمان العمل المنظم والمنتظم لكي تستمر المقاومة وتستمر معها الشروط الدنيا للحياة.

النساء الفلسطينيات في معركة الدفاع عن الهوية الفلسطينية

فقد شكل الدفاع عن الهوية الفلسطينية بكل مقوماتها، جبهة نضالية لا تقل أهمية عن النضال من أجل الأرض، وقد لعبت نساء فلسطين دورا رياديا في هذا المجال، ضدا على محو الذاكرة و الهوية الفلسطينيتين، وقد برز هذا الدور أكثر خلال فعاليات مسيرات العودة الكبرى التي انطلقت بتزامن مع ذكرى يوم الأرض 30 مارس 2018 ، حيث استغلت النساء خيم الاعتصام، كفضاء للمقاومة من أجل الحفاظ على الهوية والتراث، فتحملت النساء الجدات والأمهات، مهمة تلقين الأجيال الصاعدة الطرق التقليدية الفلسطينية في إعداد الخبز والوجبات الغذائية، وفن التطريز وسرد الحكايات الشعبية والأغاني والأهازيج من التراث الفلسطيني حتى تظل راسخة في العقل والوجدان جيلا بعد جيل.

الهرولة نحو التطبيع، لم تمنع الشعب الفلسطيني من إبداع أشكال واليات جديدة للمقاومة، حملها جيل جديد من المقاومين الشباب، الفدائيون الجدد، في هذا الإطار سيكون عطاء المرأة الفلسطينية للمقاومة عطاءا بلا حدود من التحشيد للمقاومة وإخفاء المطاردين، والاشتباك مع جنود الاحتلال لمنع قوات الاحتلال من اعتقالهم، أو خلال هدم المنازل، أشكال نضالية متعددة كلفتها تضحيات جسام من استشهاد وأسر وتعذيب ، فهي السند للأسرى كأم وكابنة أو كزوجة الأسير، والأم التي تحمل على كتفيها نعش الابن الشهيد، وتستقبل التعازي ببيتها بالزغاريد، بكل ما يتطلب ذلك من روح معنوية عالية و صمود وتجلد قل نظيرهما؛

نساء فلسطين جبهة إسناد في ظل حرب الإبادة الجماعية

مع اندلاع معركة طوفان الأقصى كمحطة نوعية في كفاح الشعب الفلسطيني، والإنجازات التي حققتها مدعومة بجبهات الإسناد وصمود الحاضنة الشعبية في محور المقاومة وبالأخص في كل من فلسطين وجنوب لبنان، جعلت الكيان الصهيوني يعيش قلقا وجوديا انتقل به إلى نهج استراتيجية حرب الإبادة الجماعية بتدمير المنازل على رؤوس ساكنتها، وقصف المستشفيات والمدارس وخيم اللجوء، في حرب جنونية خلفت آلاف من الشهداء والشهيدات وكل الإحصائيات أجمعت على النسبة العالية من الشهداء هم من النساء والأطفال، حيث شكلت نسبة النساء الشهيدات خلال السنة الأولى فقط من اندلاع معركة طوفان الأقصى 69 في المئة والنسبة مرشحة للارتفاع مع استمرار حرب الإبادة وخاصة مع امتداد حرب الإبادة الجماعية إلى لبنان.

بات واضحا أن الكيان الغاصب، بعد فشله في هزم قوى المقاومة، وبنهجه حرب الإبادة الجماعية كان فيها استهداف النساء والأطفال سلاحا اعتمده العدو الصهيوني، في محاولة لكسر الحاضنة الشعبية للمقاومة وفي قلبها النساء، بوهم القضاء على مستقبل الشعب الفلسطيني بقتل روح المقاومة فيه وحب فلسطين والتمسك بالأرض، وهي قيم تورثها الأمهات للأبناء والبنات جيلا بعد جيل للإبقاء على شعلة المقاومة متوهجة.

في الحاجة إلى جبهة نسائية مكافحة وتحررية ومناهضة للصهيونية والامبريالية، إسنادا لنساء المقاومة في فلسطين ولبنان

في ستينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي عرفت الحركة النسائية العالمية ذات التوجه التحرري توهجا، مكنها من تشكيل قوة ضاغطة في الساحة الدولية، وأهمها القرار الصادر عن المؤتمر النسائي العالمي الأول لعام 1975 بمكسيكو، وهو قرارا «الصهيونية تعني العنصرية « الذي مهد لقرار هيئة الأمم المتحدة 3379 الصادر في 10 نوفمبر 1975 الذي ينص على «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار « تشكل خطرًا على الأمن والسلم الدوليين»، قبل أن يتم إلغاؤه عقب أسقاط التجارب الاشتراكية الأولى واستعادة الامبريالية الأمريكية لزمام المبادرة، وهو السياق الذي سيفرز معاهدة أسلو.

واليوم في ظل توهج المقاومة، وفي ظل التغلغل الصهيوني في بلادنا وتحكمه غي مفاصل أجهزة الدولة وفي القطاعات الاستراتيجية واختراقه للنسيج المجتمعي، وتشويهه للتراث الثقافي، تصير معها مناهضة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والمطالبة بتجريمه، لا يمليه علينا فقط شرط التضامن مع نساء فلسطين ومع الشعب الفلسطيني المقاوم عموما، بل هو شكل من أشكال المقاومة لنفس العدو.

جبهة نسائية مكافحة وتحررية ومناهضة للصهيونية والامبريالية، هي ما تحتاجه اليوم وغدا

ازمة النظام الرأسمالي وصعود التوجهات المتفاشية

ب. ح

دخل النظام الرأسمالي العالمي مند مدة في أزمات متتالية، فلا يلبث ان يجد حلولا لازمة قائمة حتى تكون الحلول المقترحة سببا ازمة أخرى أكبر من السابقة. في الفترة الأخيرة عاش هذا النظام على وقع أزمات متزامنة عميقة ومركبة، فبعد الازمة المالية وازمة السكن 2008 ها هو اليوم يتخبط في ازمة مالية-اقتصادية مع استفحال التضخم وازمات الغداء والطاقة ومشاكل اجتماعية وبيئية عدة كالبطالة ومشكل الهجرة وغيرها فترتبت عنها اضرار كثيرة لفئات عديدة على رأسها النساء والشباب. فقد عجزت البورجوازية المهيمنة عن إيجاد مخرج لأوضاعها المتأزمة فأضحى افلاس النظام الرأسمالي واضحا كما اتضح وهن نخبه السياسية بحيث عجزت عن ايجاد حلول لمشاكلها عدا اعتماد اطروحات اليمين المتطرف بخصوص سياساتها الداخلية والاستمرار في اشعال الحروب الاجرامية بكل ارجاء المعمور بهدف نهب خيرات الشعوب وادلالها.

امتدت ازمة النظام الرأسمالي، التي ابتدأت كأزمة اقتصادية-مالية، لتشمل كل المستويات السياسية منها والمجتمعية والثقافية-الأخلاقية وغيره، هذه الازمة المركبة كانت وراء ظهور توجهات يمينية متطرفة بل اشكالا من الفاشية الجديدة. فالبرجوازية طبقة طفيلية تواجه بالحديد والنار كل محاولات الطبقة العاملة لتحسين ظروف عيشها وتلطيف شروط استغلالها. انها تتدخل بكل شراسة لتأبيد نظام الافتراس والنهب وتكسير كل طموحات الطبقات الشعبية في العيش الكريم.

كي تمارس البرجوازية هيمنتها على المجتمع توظف نموذجين متباينين للحكم. في الظروف العادية تعتمد ما يصطلح عليه بالديمقراطية البرجوازية، وعندما تكون مصالحها مهددة تلجأ للأساليب الفاشية. وبين مرحلة الديمقراطية البرجوازية الفاشية تبرز تعبيرات متفاشية هي التي تشكل الارهاصات الاولى او مرحلة التهيؤ التي ستؤسس للفاشية كبنية اجتماعية-سياسية.

الديمقراطية البرجوازية

الديمقراطية البرجوازية هي الشكل البارز المتعارف عليه لهيمنة الطبقة البرجوازية، الشكل الذي تنفذ بواسطته دكتاتوريتها. به تتحكم في الاقتصاد والسياسة وتمارس سلطتها بتوظيف القوات المسلحة والامن والسجون والمحاكم وغيرها من المؤسسات التي تسخرها للحفاظ على مصالحها. فكل القوانين والتشريعات المعتمدة في المجتمع الرأسمالي تتم صياغتها على هذا المقاس، هي وحدها التي تملك الإمكانيات للاستفادة منها وتسخيرها لفائدتها. على هذا النحو يتم تسيير الأمور في الحالات العادية، اما عندما تستشعر البرجوازية خطرا يتهدد مصالحها فهي لا تتردد في اللجوء للقمع واستخدام كل الأساليب الموغلة في الوحشية، تقتل وتزج بالمناضلين والعمال والكادحين في السجون بهدف تنيهم عن المطالبة بحقوقهم، غير ان هذه الأساليب لحظية، لان البرجوازية تمارس دكتاتوريتها في الغالب ب" أساليب مقبولة" و تتفادى استخدام الإكراه و القمع الا في حالات فشل المناورات و الحيل التي توظفها.

الطبقة العاملة والفئات الشعبية، بفضل نضالاتها تحقق مكاسب وتنتزع حقوقا، كالحق في الاضراب والحق في التنظيم والحق في التعبير وغيره. هذه الحقوق هي بالطبع محدودة والطبقة العاملة تفتقر للإمكانيات التي ستمكنها من ممارستها بشكل كامل. رغم ذلك فالديمقراطية البرجوازية تسمح الى حد ما للعمال بالدفاع عن حقوقهم في نطاق ما تحدده التشريعات البرجوازية. هكذا أمكن القول ان الديمقراطية البرجوازية هي الشكل الذي تتخذه ديكتاتورية البرجوازية في وقت تكون فيه مصالحها غير مهددة، متى بقيت املاكها وأرباحها محفوظة مؤمنة. اما عندما يكون الوضع مخالفا فهي لا تتردد في توظيف الأساليب القمعية بل لا تتورع في اعتماد الفاشية كنظام لتأبيد هيمنها والحفاظ على مصالحها.

الفاشية:

ان الاحتكارات الرأسمالية الكبرى تتبنى الفاشية كنظام اجتماعي اقتصادي عندما يكون فائض القيمة الذي تنتزعه من الطبقة العاملة يميل بشكل حاد نحو الانخفاض، أي عندما تصل الازمة الاقتصادية الى مستويات تصبح معها مصالحها متقلصة باستمرار، مثار شكوك وغير آمنة. اذاك تعمل على تكثيف استغلال اليد العاملة فتوظف كل الأساليب، بما فيها المتعارضة مع القوانين التي وضعتها لتنحية العراقيل التي قد تعترضها في مواصلة مراكمة الأرباح. ان الأزمة الاقتصادية هي في أخير تحليل التي تدفع بالبرجوازية لتبني الفاشية.

في سيرها للانتقال للفاشية يسرع اليمين المتطرف الخطى لتعطيل كل تطور للقوى المناضلة. فالرجعية لا تنتظر عشية الثورة لتبني ممارسات متفاشية بل تختار هذا التوجه قبل ذلك بكثير وذلك بهدف كسر كل تحرك او محاولة من شأنها توفير الشروط لوضعية ثورية. فمن الخطأ الاعتقاد بان الفاشية لا تظهر الا في وضع تكون فيه الثورة محدقة. فباعتماده الفاشية كممارسة سياسية يحاول اليمين المتطرف صد المد الثوري بعد ان تكون الطبقة البرجوازية قد ابانت عن فشلها وارتباكها في مواجهة الغليان الشعبي. وبهذا الصدد صرح ستالين وهو يواجه النازية بألمانيا بانه لا يجب اعتبار الفاشية فقط عبارة عن عجز أصاب الطبقة العاملة او نتيجة خذلان الديمقراطية-الاجتماعية التي شرعت الباب على مصراعيه لاختراق الفاشية، بل يجب اعتبار هذه الاخيرة في نفس الوقت عجز للطبقة البرجوازية نفسها. فالفاشية تعد مؤشرا على ان الطبقة البرجوازية لم تعد قادرة على ممارسة السلطة بالوسائل التقليدية المألوفة، أي بواسطة أساليب الديمقراطية البرجوازية ما يجعلها تعتمد إرهاب الدولة في سياستها الداخلية.

اما جورج ديمتروف فقد شدد في تقرير قدمه للمؤتمر السابع للأممية الشيوعية 1935 على الزامية معرفة الشيوعيين لكيفية استخدام سلاح التحليل الماركسي-اللينيني ودراستهم للأوضاع الملموسة وللعلاقات بين القوى الطبقية وان يتمكنوا من صياغة أفكارهم وخطط عملهم النضالية وفق تلك المعطيات. فلا مفر من استئصال وبكل الطرق الممارسة الشائعة بين بعض الشيوعيين التي تتبنى خططا متهافتة وصيغا لا حياة فيها وترديد كليشيهات جاهزة. فلابد من وضع حد لوضع يقوم فيه الشيوعيون المفتقرين للمعرفة وللمهارة اللازمة لإجراء التحليل الماركسي-اللينيني واستبدال هذا التحليل بعبارات عامة وشعارات جوفاء لا علاقة لها بالواقع. فمن دون الخوض في التحليل الملموس باعتماد أدوات علمية برهنت عبر التاريخ عن سدادتها لن تكون هنالك أي محاولة جادة لتفسير الأوضاع، وفي غياب مثل هذا التحليل لن تكون الشعارات الا حشرجة، عبارة عن جمل فارغة من أي مضمون ولن تؤدي في النهاية الا لضبابية في تحديد المهام اليومية. بدون تحليل ماركسي-لينيني ملموس لن يكون هنالك من طرح ولا حل لمسألة الفاشية ولا جبهة شعبية موحدة ولا موقف سديد من الديمقراطية البرجوازية.

اما فيما يتعلق بوصفه للفاشية فقد بين ديمتروف ان الفاشية هي ديكتاتورية إرهابية يتبناها الأعضاء الأكثر رجعية، الأكثر شوفينية والأكثر إمبرياليين من الرأسمال-المالي. فالفاشية:

– تنشر الرعب، تخنق الحريات، تجهز على الحقوق التي حققها العمال وكل الفئات الشعبية بهدف تكثيف الاستغلال للطبقة العاملة وممارسة هذا الاستغلال في أبشع صوره،

– انها سلطة فئة من البرجوازية، الفئة الأكثر رجعية، وقد يصل الصراعات بداخل البرجوازية نفسها مع هذه الفئة حد الاقتتال والتصفية الجسدية.

وإذا كانت هذه هي السمات الأساسية التي تتقاسمها كل أشكال الفاشية، بما فيها الفاشية الجديدة، فإنها قد تتخذ تمظهرات مختلفة من منطقة لأخرى.

الانتقال من ديكتاتورية البرجوازية الى الفاشية fascisation

الانتقال من الديمقراطية البرجوازية نحو الفاشية هي سيرورة. فلا تعتبر شكلا ثالثا لديكتاتورية البرجوازية أكثر ما هي مصار وسيرورة يتم فيها الانتقال من نمط في الحكم والتدبير لشؤون المجتمع الى نمط أكثر تسلطا ووحشية. هذه السيرورة تتم في ظل الديمقراطية البرجوازية وفي مرحلة يظهر فيها الوهن على هذه الطبقة فيتم الاستعداد على كل الواجهات لتوفير الشروط التي من شأنها السماح للفاشية بالظهور والهيمنة. فالفاشية لا تبرز على الساحة السياسية بشكل فجائي بل يتم الاعداد لها باتخاذ إجراءات وتدابير قمعية تسهل لها الطريق. لذلك لا يمكن تصور الفاشية على انها قرار مباغت تتخذه لجنة ما يخول لها الرأسمال-المالي ان تؤسس في وقت ما ديكتاتورية فاشية، بل انها تصل لزمام الحكم بعد صراع قد يكون حادا في مراحل منه مع فئات من البرجوازية التقليدية. هذا الصراع يتحول في بعض الأحيان الى اقتتال ومواجهة مسلحة كما كان عليه الحال بألمانيا والنمشاء سابقا وبغيرها من الدول.

قبل حلول الفاشية تقوم الأنظمة البرجوازية بسن قوانين وتتبني ممارسات غارقة في الرجعية تهيئ البلاد للمرور لمرحلة الفاشية. هذه القوانين وهذه الممارسات تفتح الباب مشرعا لهيمنة النمط الفاشي في الحكم لكن لا تقود اليه بالضرورة خاصة إذا تمت مواجهته بحزم من طرف طبقة عمالية منظمة وحلفائها من المناضلين العضويين والطبقات الشعبية المكونة للجبهة الشعبية الموحدة التي قد تتشكل على هذا الاساس.

العين المفتوحة

الياس خوري

يمتلك الشهيد عينَين: الأولى كي يشهد من خلالها لأن أحد المعاني الحرفية لكلمة شهيد هو من يشهد أي مَن يرى.

والعين الثانية تكون مغمضة لأنها تشير إلى موته، وعندما يتوغل في الموت تنفتح عين الشهيد من جديد.

أمّا الأسير المؤهل للشهادة في أي لحظة، فعيناه مفتوحتان على بياض السجن والتعذيب، واحتمال الموت يلوح أمام عينيه كشبح بارد مغطى بالزمن الذي لا يمضي.

عينا الأسير تنتظران الغياب في الموت كي تُكملا صورة الفلسطيني الضحية.

لم يكن وليد دقة ينتظر الموت في سجنه، وإنما كان يحاول أن يصنع الحياة بيده وعقله وقلمه وعينيه. فجاء الموت كضربة من السجان الإسرائيلي الذي أهمله في مرضه وقرر أن يقتله قبل أن يخرج من السجن ويلتقي ابنته وزوجته. رجل لم يرَ ممّا أنتجه في حياته سوى جزء من كتبه، أمّا ما تبقى لنا فهو مخطوطات حاولنا تجميع بعضها في هذا العدد، لا من أجل أن نكون أوفياء للشهيد فقط، بل كي نكون أوفياء لأنفسنا ولثقافتنا ولمقاومتنا أيضا.

«كان» وليد، وفعل الماضي الناقص لا يليق بهذا الرجل الشجاع والنبيل، فهو لم يكن، وإنما كان ويكون وسيكون.

هذا الوليد الذي قفز فوق قواعد اللغة العربية يستحق أن نرفعه بأيدينا فوق قواعد السجن لأنه لم يكن سجيناً، وإنما كان سجانا لأعدائه، فقد حبسهم معه في تلك الزنزانة الصغيرة التي فتحها برسومه على الشمس والأطفال، فتلألأت فلسطين بين يديه نورا ساطعا، وصارت قِبلة لجميع الأحرار في العالم.

ليس غريباً يا رفيقي أن تصير غزة نقطة تحول في تاريخ العالم، فهذه الغزة ليست مصنوعة من كلمات فقط، بل هي استعارة لمزيج الدم والحبر أيضاً، كي تعلّمنا بلاغة الحق الذي لا حق سواه، وجماليات الصمود والبطولة التي لا جمال يفوقها.

لا تسألوني كيف غيرت غزة تاريخ العالم، فهذه المدينة انفجرت في قوى تعفنت بالاحتلال والقمع، وابتلعها الكذب الذي يسود العالم، فكان لا بد من غزة كي تُعيد إلى العالم كثيراً من المعنى الذي يحتاج إليه.

هكذا أيها الناس رأينا غزة تولد، ورأينا الشهداء يعودون من جديد. فأرض فلسطين كلها صالحة للعودة، وعندما نقول حق العودة فإننا لا نعني حق الأحياء في العودة، بل نعني حق الشهداء أيضاً، أي حقهم في قبور تليق بأرواحهم وتضحياتهم، لا مقابر أرقام، أو مقابر جماعية دُفن فيها النساء والأطفال مكبلين ومرميين في حفر مجهولة.

في هذا المكان وُلد اللقاء بين عينَي الشهيد والأسير. كلاهما أسير، وكلاهما شهيد، بحيث اختلطت الأسماء والمعاني، وصار لزاماً علينا أن نستنبط قاموساً جديداً نروي فيه حكايات الفلسطينيين والفلسطينيات، والسجناء وأولئك الذين ينتظرون أولادهم.

لكن هذه المرة عندما خرج الأسرى من سجونهم لم يعودوا إلى قراهم أو بيوتهم، وإنما صنعوا من جامعات العالم بيوتاً، ومن شوارع العالم قرى، وفتحوا شوارع فلسطين لكل مَن يحب فلسطين. وغداً أو بعده عندما ستزورون فلسطين لا تتعجبوا من جمال أرضها، فهذه الأرض مصنوعة من جمال أهلها، وهي تعيد سكب نفسها اليوم في كأس الحرية كي نشرب جميعا نخب التحرر.

هكذا تقوم غزة بتحرير العالم بشكل لم يتوقعه أحد. كيف يقوم السجين بتحرير الحر؟ هل لأن الحر لا يمتلك حريته؟ أم لأن السجين تحرر من سجنه؟! لا هذا ولا ذاك، فغزة تحررنا لأنها لبست كفن الشهداء، ولأنها تنظر إلينا من بين عيون أسراها وشهدائها لتروي لنا «سر الزيت» الفلسطيني الذي حوّل الطفولة إلى أداة حرية وتحرر.

الأحد الماضي، رأيت أطفال غزة كلهم، الشهداء والأحياء، محمولين على الأكتاف يحتفلون بعيد الشعانين، عيد دخول يسوع الناصري إلى مدينته القدس.

اليوم دخلنا مع أطفال غزة إلى القدس السماوية وتركنا القدس الأرضية تداوي جروحها بالجروح وألمها بالألم.

ماذا ننتظر بعد الشعانين؟

يعتقد كثير من الناس أن بعد الشعانين تأتي القيامة، وهذا اعتقاد خطأ، لأن بعد الشعانين هناك درب الآلام ومحاكمة يسوع وتعرضه للتعذيب والضرب قبل أن يصدر عليه الحكم بالصلب. فالقيامة الصغرى التي يُحتفل بها في الشعانين هي مقدمة للموت الكبير الذي يُحتفى به في يوم الجمعة العظيمة.

فنحن ذاهبون معه من موت إلى موت كي ننتظر القيامة على باب القبر.

الفلسطينيون اليوم ذهبوا إلى القدس كي يحتفلوا بالقيامة الصغرى منتظرين القيامة الكبرى، وهذا دأبهم منذ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين. وهم حين سيعودون، فإن عودتهم ستكون بداية تاريخهم المحو، وستُكتب بنور القيامة وبإيقاعات الحرية.

عندها تلتقي العيون وتتقاطع النظرات، الشهيد ينظر بعينَي الأسير، والأسير يقرأ كلام الشهيد، والضوء يعمّ العائدين إلى القدس.

من مجلة الدراسات الفلسطينية صيف 2024
العدد 139

أحمد العاصفة
إلى روح الشهيد أحمد الحنصالي.

أحمد،
أيها العاصفة،
قصّ علينا حكاية هذا الرَّعد،
شديد المحال.
كيف لفلاح معدم،
يُروّع الاحتلال؟
احكِ، يا ذا المجد الأثيل.

أنا أحمد الأمازيغي،
الأمّي اللطيم.
أرعى ماشية غيري.
أحرث أرض غيري.
أهيم حبا بالجياع مثلي،
وأرسم الأفق البديل،

ما حفظت مصحفا،
ما سمعت عن الأممية الثالثة،
وهوشي منه.
اتخذت من النار وقلبي،
للخلاص أيقنَ سبيل.

أنا أحمد الفدائي المنسي،
غزال البرّ المتجول،
في روابي «بين الويدان».
أصوب مسدسي السريع وبنادقي
نحو مخرب دخيل.

أنا شبحك المخيف أيها الظَالم.
لا صورة لديك عني.
على تجاعيد مَلمحي وبينها،
نقشت كل المحن.

تقاسيم وجهي تكبرني،
لا تقيم على سني أي دليل.

أنا من نسور الأطلس.
أراك أيها الطاغية ولا تراني.
أنا بين الفجاج وعلى القمم،
لي سجيَّتي وسموقي
حذار من غضبي الساطع،
أنت ومن معك من خائن عميل.

تكثّف البحث،
خفافيش الظلام سُخِّرت.
طائرات وعساكر جُنّدت.
ومليون فرنك للذي يكشف سري.
وأنا كنت في كل مكان نزيل.

والغدر بطبعه ينبع من الأقربين.
وها أنا في حضرة الحاكم،
باسكال بونيفاس.
شربت العذاب ورأيت الجحيم،
حتى أني وَددت الرحيل،

لكنني ما ندمت.
والمحكمة نطقت،
أقف، ورفيقي اسميحة،
في ساحة الإعدام فجرا،
شامخا كأرز الأطلس، لا أميل.

يا وطني الممزق مثلي،
أين قبري؟
أريد حفنة تراب على جسدي.

من أحق بالتخليد، يا وطني؟
عريضة على الورق
أم بارود يطهر سماءك
من دنس الاستعمار
ومن له على أرضك وكيل؟

جزاني الطاغية،
جزاني.
حتى إسم الشارع بالبيضاء سلبني.
قدمه هدية لكتلة الذل والطين،
هوفويت بوانيي الذليل.

أحمد،
يا قمة على القمم.
لا يدفن من هم إلى السماء أقرب.
سعة حلمك ترافق جسدك المسجى،
على كل شبر من أديمنا الجميل.

أيها الدم المغدور،
لا زال الوطن محنطا في توابيت الخيانة.
سنبكيك ونخلدك،
حتى تبعثك إلى الحياة،
قوة الحقيقة×،
وقد رحلت عظيم القدر جليل.

18 أكتوبر 2024.
معاد الجحري.

.....
×وأولائك الأبرياء الذين يقتلون غدرا،
ستبعثهم إلى الحياة، يوما ما، قوة الحقيقة.
رواية الأم. مكسيم غوركي

حين "يموت" الإنسان، فيرحل قبل أوان الرحيل...

نورالدين موعابيد

يبدو أن من المفارقات الغريبة، العجيبة في آن، أن يشيخ المجتمع، وتتآكل مكوناته قبل الأوان فترى الهمم تتهافت والعزائم تتهاوى حتى غدا الألمُ بديل الأمل، وسرعان ما اصفرت الأشواق..بل إن من كان أمس يحاور الورود بلا ضفاف، ويجاور الأنخاب واعدا بالأماني العذاب، أضحى اليوم مستقبلا من حومة الصراع، وكأنه ترهل و/أو استنفد ما اذخره في كنانته من سهام نافذة، وشهُب تخترق»ما هو كائن»، مستبشرة ب»ما ينبغي أن يكون»، وقد فاته أن النضال حقل استغراقيّ، لا يؤمن بالجاهز، أو المستعجل، ويزداد طين النكوص بلة لدى المتقاعدين، إذ تتسلط» أسطوانة» الوهن ومختلف الأسقام، ويسود معجم سوداويّ لا يساوي قلامة ظفر في التفسير والتغيير..

ومن أسوإ ما يردده أغلب هؤلاء المتقاعدين «حسن الخاتمة»، فما أدراه أنه محتمل أن تكون المقدمة حسنة، ويكون العرض حسنا كذلك؟!. ويؤكد التاريخ المعاصر أن الرؤساء الذين تعاقبوا على الاتحاد السفياتيّ، قبل تفككه/تفكيكه، كانوا من الكهول، ولربما أشرف بعضهم على الشيخوخة قبل أن يترأس الاتحاد. ويحضرني بيت شعريّ من لامية شاعر معرة النعمان، هو:

فواعجبا كم يدعي الفضل ناقص
و وا أسفا كم يظهر النقص فاضل

مترعة كأس أبي العلاء المنتشي حتى الثمالة، بالنقد السوسيوقيميّ، ومن ثمة يؤكد امتداد رؤاه، ويسوّغ كيف لاذ به كاتب هذا النص لوذا نفيسا.. ولعله يتناص وشيخه المتنبي، القائل:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كامل

وعندي أن بيت أبي الطيب يجد صداه في الممارسات السياسية، والإيديولوجية المعاصرة، إذ يتواتر التنطُّع، وتستفحل «البارانويا»:(جنون العظمة). وقد يتشرنق النقابيّ حول ذاته، مكتفيا بها، غير محتف بأن النقابة التقدمية لا تعدم بعض القوى الاقتراحية، إلى جانب أبعادها الحجاجية، الاحتجاجية، بل إنها تتبنى أيضا مطالب المعطلين، فتناضل متشبثة بحق تلك الجحافل في الشغل، ألم يقل «إنجلز»(Engels) صاحب «أصل العائلة والملكية الخاصة»، و»الدولة»: «بالعمل يحقق الإنسانُ إنسانيته»؟!

هكذا يتبدى أن الرحيل الدريئة cible، هو رحيل في صبغيات انتظارات الجماهير الكادحة، رحيل لا يغمض له جفن قبل أن يتفقد المتاريس بمطارقها ومناجلها، وأقلامها كذلك، فإذا اطمأن اختزل المرافئ والموانئ.

أكتوبر 2024.

الطيب مضماض :

أصبحت الفكرة الصهيونية تفقد «بريقها» المزيف لصالح صحوة شبابية عالمية، سيكون لها في المستقبل المنظور تأثير على موازين القوى

تقديم

الرفيق مضماض عضو الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في حواره هذا مع جريدة النهج الديمقراطي العمالي يوضح المستوى الذي وصل اليه الصراع مع الكيان الصهيوني المسنود بحلفائه الغربيين كما يوضح بنفس المناسبة كيف يمكن لمبادرات الجبهة المغربية ان تساهم في اسقاط التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني وكيف للحرب مع العدو الصهيوني بالشرق الاوسط ان تخدم مصلحة الشعوب بالمنطقة وان تكون دافعا لها لمناهضة الاستبداد ببلدانها.

■ ما هو تقييمك للمستوى الذي وصل إليه الصراع بالمنطقة بعد محاولة الإبادة الجماعية التي يخوضها الكيان الصهيوني المدعم من طرف الإمبريالية العالمية في حق الشعب الفلسطيني؟

● أولا، كل الشكر والتحية لجريدة النهج الديمقراطي على اهتمامها ومواكبتها لنضال الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتواجدها الدائم لتغطية أنشطتها واحتجاجاتها.

الصراع في منطقة الشرق الأوسط، في صيغته الحالية، هو استمرار للصراع بين سياسات الهيمنة الاستعمارية الإمبريالية الغربية على مصائر وخيرات شعوب العالم وبين الحركات والنضالات التحررية للشعوب. ذلك أن نضالات الشعوب ضد الاستعمار الغربي حقق بعضا من أهدافه خلال القرن الماضي؛ لكن نظرا لقياداتها الإصلاحية لم تتمم مهمة التحرر الكامل والشامل لهذه الشعوب. مما فسح المجال للمستعمر في استمرار بسط هيمنته السياسية والاقتصادية والثقافية على الحكومات، ومكنه من ترك بؤر للتوتر في العديد من البلدان، إن لم أقل كلها.

وضمن هذه السياسة، عمل الاستعمار البريطاني على زرع العصابات الصهيونية التي استقدمها من مختلف بقاع العالم على أرض فلسطين ومكنها بالسلاح والمال والدعم السياسي والدبلوماسي من خلق الكيان الصهيوني فوق جزء من الأرض الفلسطينية كقاعدة أمامية له ولجيوشه في منطقة لها أهمية استراتيجية كبيرة، سواء من الناحية التاريخية أو الجغرافية أو الفكرية أو السياسية. فهي، أي المنطقة، من جهة مهد العديد من المفكرين والزعماء السياسيين، ومن جهة ثانية مهد لحضارات عريقة، ومن جهة ثالثة بوابة على البلدان التي عرفت ثورات على النظام الرأسمالي الإمبريالي، إضافة إلى أنها في قلب منطقة غنية بثرواتها الطبيعية...

ولكل هذا، فالإمبريالية العالمية لم تدخر ولن تدخر جهدا في محاولة تثبيت هذا الكيان، ومده بكل سبل الاستمرار، ابتداء من الخلفية والمرجعية الفكرية والتاريخية المزورة والدعائية والعسكرية والعلمية والدبلوماسية والمخابراتية وغيرها... وهذا ما يفسر مباركة الإمبريالية لكل الحروب والمجازر في حق الشعب الفلسطيني وباقي شعوب المنطقة ووقوفها ضد أي قرار يدين الكيان... وهو ما جعله دائما في منأى عن أية مساءلة، حتى أصبح الرأي العام الدولي مطبعا بالكامل مع جرائمه معتبرا إياها دفاعا عن النفس، ومقتنعا بحقه التاريخي في الوجود فوق أرض فلسطين.

ولأن الفكرة الصهيونية هي فكرة توسعية وعدوانية وعنصرية، فقد تخصصت في اختلاق كل الأسباب من أجل توسع الكيان وبسط سيطرته على جل، بل كل الأراضي الفلسطينية، وتجاوزها ليحتل جزءا من أراضي البلدان المجاورة كصحراء سيناء بمصر في السابق وهضبة الجولان السوري، واعتدائه المتكرر على بلدان المنطقة كلبنان واليمن وإيران وغيرها...

فيما يخص وضعية الصراع في المنطقة،

وبعد أن ظلت موازين القوى مختلة لصالح الكيان الصهيوني بسبب الدعم اللامشروط له من طرف الإمبريالية الأمريكية والغربية، على كافة المستويات العسكرية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، فإن ثبات والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، والتضحيات الجسام التي ما فتئ يقدمها، واحتضانه للمقاومة لحد ذوبانها وسطه، خاصة منذ 7 أكتوبر 2023، جعلت الكثير من الدعايات والأساطير الصهيوإمبريالية تنكشف أمام شعوب العالم، خاصة لدى الطلاب والشباب المولودين بعد 1948 في البلدان الغربية الاستعمارية. وأصبحت الفكرة الصهيونية تفقد «بريقها» المزيف لصالح صحوة شبابية عالمية، سيكون لها في المستقبل المنظور تأثير على موازين القوى. كما أن شعوب المنطقة العربية والمغاربية والإسلامية أبانت عن ثبات في دعمها للثورة الفلسطينية ومقاومتها لتطبيع الأنظمة الرجعية المستبدة. ومثال الشعب المغربي شاخص أمامنا بتنظيمه للمئات من التظاهرات في جميع المدن والمناطق متحديا القمع والدعاية المخزنية.

ولهذا، فإن الصراع لم يعد صراعا للشعب الفلسطيني وحده، بل سيتوسع، ببطء بدون شك، ولكن على كل المستويات، إن جغرافيا أوسياسيا أوفكريا ليمس كل شعوب العالم؛ وسينتج على المدى البعيد قيما فكرية وسياسية تحل محل القيم التي انبنت عليها المنظومة الحقوقية والمؤسسات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسيتجه العالم والمنتظم الدولي حتما نحو الصراع من أجل منظومة أكثر عدلا ومؤسسات أكثر ديمقراطية. والفضل في هذا يعود بشكل كبير لصمود وثبات الشعب الفلسطيني ومقاومته.

■ إلى أي حد يمكن للمبادرات النضالية التي تقوم بها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع أن تساهم في إسقاط التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني في مقاومته للمشروع الصهيوأمريكي؟

● إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ومنذ تأسيسها في 28 فبراير 2021، كانت واعية تمام الوعي أن إسقاط التطبيع لن يتم إلا بخلق دينامية شعبية واسعة النطاق، ووسط كافة الشرائح والفئات الشعبية المغربية. تستهدف أول ما تستهدفه إفشال المخطط المخزني الصهيوني المبني على أكذوبة المكون العبري للشعب المغربي الذي يعني صهينة الطوائف اليهودية المغربية والقبول بفكرة الجالية المغربية في الكيان، وحق مجرمي الحرب الصهاينة من أصول مغربية في العودة والاستثمار والتملك، والتدليس على مفهوم التسامح للنفاذ إلى عقول المغاربة، خاصة الأطفال والشباب منهم. ومن أجل مواجهة هذا المخطط الذي سخر له النظام كل الإمكانات المالية والسياسية والإعلامية، جعلت الجبهة من النضال الجماهيري وسيلتها الأساسية. وتبنت أساليب وأدوات من أجل ذلك. فاشتغلت على تأسيس فروع لها في 25 مدينة لحد الآن وهي عازمة على توسيع خارطة فروعها لتكون الأداة الجماهيرية لمقاومة التغلغل الصهيوني والفكر المتصهين في عمق الشعب المغربي. كما أنها تعمل على تأسيس مجموعات مهنية لمناهضة كل مظاهر التطبيع في الأوساط المهنية (الأكاديميون، المهندسون، الإعلاميون، الفنانون، الطلبة، الأساتذة...). وإضافة إلى هذا، تسعى الجبهة في إطار علاقاتها مع المنظمات الجماهيرية، السياسية والنقابية والحقوقية والشبيبية والنسائية والجمعوية، إلى إعادة الوهج النضالي للقضية الفلسطينية في برامج هذه المنظمات بصفتها تاريخيا قضية وطنية للشعب المغربي، لما يمثله الكفاح الفلسطيني من حافز ملهم للكفاح التحرري للشعب المغربي وشعوب العالم. وهو ما يعني أن الجبهة تعي أن العمل على إسقاط التطبيع هو عمل دؤوب لا ينفصل عن النضال من أجل الديمقراطية، يتطلب من بين ما يتطلبه نشر وعي المقاومة وسط الشعب المغربي، الذي هو في غالبيته الساحقة مهيئا لذلك، خاصة إذا ما اهتمت هذهالقوى الحية بتبيان الخطر الذي تمثله الحركة الصهيونية على الشعب المغربي ومستقبله وخيراته، وربط النضالالوحدوي من أجل دعم الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع المخزني بالنضال العام للشعب المغربي من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد المخزني، بما هما نضال واحد ضد نفس العدو ونفس السياسة...

■ ما هي آفاق هذه الحرب في نظرك، وهل يمكن أن تؤدي إلى ثورات شعبية بالمنطقة ضد الاستبداد ومن أجل التحرر بما يخدم مصالح شعوب المنطقة؟

● خلاصة القول، فإن المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني وصموده الأسطوري في وجه الكيان الصهيوني والإمبريالية العالمية، لأكثر من سبعة عقود من الزمن وتضحياته الجسام، قد حررت شعوب العالم من الدعاية الصهيونية، وإن موازين القوى الشعبية الصاعدة والمتنامية والمتوسعة تنبئ بتطور وعي الشباب عبر العالم لوعي سياسي منظم، قد يخلخل موازين القوى الحالية. وقد يفتح الباب أمام بروز حركة ثقافية تثور على واقع المنظومة العالمية والمنتظم الدولي...لصالح منظومة أكثر عدلا، ذلك أن مؤسسات الأمم المتحدة أبانت عن عجز تام، وفي كثير من الأحيان عن انحياز أعمى، أمام المجازر الصهيونية والطغيان الأمريكي والغربي.

فيما يخص شعبنا المغربي، فإن تاريخه النضالي وانتفاضاته، وتجربة 20 فبراير، وما أسقطته من طابوهات، والنضال الشعبي المتواصل منذ تحدي النظام المخزني لمشاعر الشعب المغربي وفرض اتفاقيات التطبيع بالقوة، ومحاولته غلق الفضاء العام بالقمع، يمكن أن يتطور في اتجاه الوعي الجمعي بأن الداء كله في النظام الاستبدادي، وأن مقاومته ممكنة، شريطة أن تتحمل النخب المثقفة مسؤولياتها في مواكبة النضالات الشعبية ومدها بالأدوات الفكرية، وتعي القوى الحية والمناضلة دقة المرحلة... وتوحد فعلها النضالي وتصوب حيث يجب.

سلا في 18 أكتوبر 2024

صراعات المياه بين دول حوض النيل تتخذ مساراً تصعيدياً

تنذر المواقف المتعارضة لدول حوض النيل بشأن مستقبل تقسيم المياه وإقامة مشروعات تنموية على نهر النيل بالمزيد من التصعيد، مع إعلان دخول الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل "عنتيبي" حيز التنفيذ الأحد، واعتراض مصر والسودان على بنودها، بالتزامن مع تزايد رغبة دول أفريقية أخرى في إنشاء سدود جديدة أسوة بسد النهضة الإثيوبي، ما يشكل توتراً بين الدول المتشاطئة على حوض النيل.

وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، بشكل منفرد، الأحد بدء تنفيذ اتفاقية "عنتيبي"، ودعا الدول غير الموقعة إلى الانضمام للتوقيع عليها من أجل "أن نحقق معاً أهدافنا المشتركة في التنمية والتكامل الإقليمي".

واستخدم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال كلمته بمناسبة أسبوع القاهرة للمياه، الأحد، خطاباً سعى فيه لتجاوز الوصول إلى مراحل التصعيد بتأكيده على أن "مياه النيل مسألة وجود وتتطلب التزاماً سياسياً دؤوباً وجهوداً دبلوماسية وتعاوناً مع الدول الشقيقة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة".

وأكدت مصر والسودان السبت أن الاتفاقية الإطارية للتعاون في حوض النيل المعروفة باسم اتفاقية "عنتيبي" التي أبرمتها عدة دول "غير ملزمة" لأي منهما لمخالفتها مبادئ القانون الدولي العرفي والتعاقدي، وشددت الدولتان على "أن مفوضية الست دول الناشئة عن الاتفاق الإطاري غير المكتمل لا تمثل حوض النيل في أي حال من الأحوال".

وتعود اتفاقية "عنتيبي" إلى عام 2010، ووقعت عليها في البداية دول إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا، ثم انضمت إليها كينيا وبوروندي لاحقاً، وأخيراً صادق برلمان جنوب السودان على الاتفاقية ذاتها ما أدخلها حيز التنفيذ بعد إكتمال النصاب القانوني.

وتُنهي الاتفاقية الحصص التاريخية لمصر والسودان، وتفرض إعادة تقسيم المياه وتسمح لدول المنبع بإنشاء مشروعات مائية دون توافق مع دول المصب، وهو ما ترفضه مصر والسودان اللذان جددا التزامهما الكامل بالتعاون مع دول حوض النيل في إطار المبادئ المتعارف عليها دولياً بما يحقق المنفعة للجميع دون ضرر لأحد.

وتجعل الأجواء السياسية والعسكرية التي تحيط باتفاقية "عنتيبي" الصدام أمراً وارداً، حيث أن التشدد الإثيوبي في ملف سد النهضة وفشل المفاوضات للوصول إلى اتفاق قانوني مُلزم، يصعّبان التعويل على الجهود الدبلوماسية، خاصة أن الانخراط المصري المباشر في منطقة القرن الأفريقي دفع أديس أبابا إلى الاقتناع بارتباطه بقضية المياه.

وقد يصبح تدشين اتفاقية "عنتيبي" نقطة تتحدد على أساسها موازين القوى في حوض النيل، ما قد يقود إلى إخراجها من جوانبها الفنية ودخولها معتركاً سياسياً وربما عسكرياً، كما أن رغبة دول حوض النيل في بناء سدود جديدة بصورة منفردة، أسوة بإثيوبيا، وبلا اتفاق مع مصر والسودان تشكل استفزازاً لهما.

وطالب وزير الري المصري هاني سويلم دول حوض النيل الموقعة على "عنتيبي" بمراجعة موقفها والعودة إلى النقاش حول التعاون بين الدول بما لا يحقق ضررا لأي من دول النهر، وأن مصر سوف تشارك في النقاش حول الاتفاقية الإطارية، لأن موقفها عادل ويتسق مع اتفاقيات الأنهار الدولية المعمول بها.

وأكد خبير المياه الدولي ضياء الدين القوصي أن رفض مصر يرجع لما يصل إليها من مياه هضبة البحيرات الاستوائية ويشكل 14 في المئة فقط من إجمالي مياه النيل، في حين أن باقي النسبة توزع على باقي دول حوض النيل، وليس هناك مجال للمزيد من استقطاع هذه النسبة في ظل مشكلات شح المياه التي تعانيها الدولة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "تنفيذ الاتفاقية في ظل عدم توقيع مصر والكونغو والسودان وإريتريا يصعب عملياً، لأن القرارات الخاصة بالأنهار الدولية يتم اتخاذها بالإجماع، وليس من الطبيعي اتخاذ قرارات من ست دول ضد دول تصل إليها كميات قليلة من المياه".

وأوضح أنه "وفق اتفاقية تقسيم المياه الموقعة عام 1959، وفي ظل التحديات الاقتصادية الحالية، لا يمكن التنازل عن متر مكعب واحد من إجمالي 55.5 مليار متر مكعب سنوياً تحصل عليها مصر من دون أن تفقد حصتها منذ عقود طويلة".

وحسب بنود الاتفاقية فإنها تدخل حيز النفاذ بعد 60 يوماً من تصديق ثلثي دول حوض النيل على الاتفاقية، وكان آخر المصدقين جنوب السودان في 14 أغسطس الماضي.

وبعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ تنشأ مفوضية دول حوض النيل التي تعنى بتنظيم وإدارة السياسات الخاصة بالمياه بين الدول الأعضاء، ويمكن أن تحظى باعتراف من الجهات الدولية، ما يمنح أعمالها بعداً سياسياً وقانونياً.

وأعلنت أوغندا وجنوب السودان مؤخراً عن خطة مشتركة لبناء سدين على نهر نيمور، أحد روافد النيل الأبيض، بموازنة مقدارها 96 مليون دولار، لتوفير الري الزراعي وتطوير إمدادات المياه وموارد الثروة الحيوانية للبلدين، إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية.

وتخطط كينيا لإنشاء شبكة سدود متوسطة الارتفاع تتراوح سعتها التخزينية بين ثمانية و14 مليار متر مكعب، بينما تمتلك إثيوبيا مخططا لإنشاء ثلاثة سدود كبرى على النيل الأزرق، إضافة إلى سد النهضة الذي أصبح واقعا بتخزين 60 مليار متر مكعب.

ولفت الخبير في الشؤون الأفريقية محمد فؤاد رشوان إلى أن دول حوض النيل في طريقها إلى الصراع على موارد المياه، وأن مصر والسودان مقتنعان بأن هناك ضغوطاً إقليمية قادت إلى توقيع جنوب السودان على اتفاقية "عنتيبي" أخيراً، ومن ثم دخولها حيز التنفيذ، وأن الدولتين تنظران إلى باقي دول حوض النيل باعتبارها تبحث عن التنمية الخاصة بها فقط من دون مراعاة لباقي الدول.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن "الضغوط التي مارستها مصر على إثيوبيا للوصول إلى اتفاق قانوني مُلزم بشأن سد النهضة هدفها وضع أسس للتعامل مع مشاريع إنشاء 23 سداً على نهر النيل، وحال أقدمت كل دولة على بناء سدها دون النظر لمصالح دولتي المصب فذلك يعني وضع مصر والسودان في ظل فقر مائي ممتد".

وأشار إلى أنه يمكن تجاوز مسألة الوصول إلى الصراع، حال توافقت دول حوض النيل واقتنعت بأن توجيه استخدامات المياه لمسارات تنموية يستفيد منها الجميع يبقى الحلم الأسلم بدلاً من دخول حروب تستنزف موارد دول تعاني مشكلات اقتصادية.

وتعاني مصر من ندرة مائية، وتُعتبر من أكثر الدول جفافا بمعدل أمطار سنوي لا يتجاوز 1.3 مليار متر مكعب، في المقابل تتجاوز كمية الأمطار المتساقطة في دول أعالي نهر النيل 1600 مليار متر مكعب سنويًا، ويصل منها إلى مصر 3 في المئة، ما يؤكد عدم وجود ندرة مائية في دول أعالي نهر النيل أو مبرر للتنافس على المياه.

عن الميدان 4242،
الثلاثاء 15 اكتوبر 2024م.

حدث الأسبوع

يحيى السنوار: الشهادة الشامخة

المصطفى خياطي

عاصف فقدك ورحيلك كالطوفان الذي أبدعته. ومفعم بالتحدي كمسيرتك العصية عن المألوف. ومتوهج ارتقاؤك من بين أنقاض المنازل ودوي القذائف وصمت موتى القصور.

من كان يوالي السنوار، فإنه قد ارتقى شهيدا، ومن كان يؤمن بالقضية، فإنها باقية لا تموت. وإن كان لنا من درس نستوعبه من استشهاد يحيى السنوار، فإنه درس الاشتباك وعلاقة القائد بالجندي، وارتباطه الوثيق بالأرض والميدان.

إن استشهاد أبي إبراهيم وهو قائد سياسي وعسكري لحركة المقاومة حماس خلفا لشهيد آخر (إسماعيل هنية)، لن يزيد المقاومة إلا توهجا وإصرارا وتطلعا للنصر الحتمي بواسطة البندقية التي اختارها الشعب الفلسطيني ومقاومته الموحدة الباسلة سبيلا للتحرر ودحض الصهيونية ومخططات الامبريالية. والدليل على أن أرض فلسطين ولادة للأبطال الشجعان، هذا الدليل موجود في كرونولوجيا الصراع، ونضال الشعب الفلسطيني على مدى 80 عاما.

لقد قدمت حركة المقاومة الفلسطينية آلاف الشهداء والمعتقلين والأسرى، وما كان يحيى إلا واحدا من حملة مشعل النضال والكفاح المسلح. فالأرض التي أنجبت السنوار وابو علي مصطفى وجورج حبش وغيرهم من الشرفاء، لازالت حبلى بالأبطال الشجعان الأحرار. فلا نامت أعين السفهاء الذين يبخسون بطولات المقاومة الموحدة وآفاقها الواعدة، وهم يروجون لأطروحة الاستسلام والانهزام، هؤلاء لا ذاكرة لهم، بل ذاكرتهم محصورة في مؤامرة أوسلو ومخرجاتها التراجعية الانبطاحية.

إن الذين يروجون بتهليلهم للجرائم الصهيونية للفكر الانهزامي ويربطون طرحهم بعدد الشهداء والجرحى والمشردين والجوعى ومتطلبات إعادة الإعمار لما دمرته آلة التحالف الإجرامي الصهيو/امبريالي، إنما يرومون إلى الحفاظ على أنظمة جاثمة على صدور الشعوب العربية والمغاربية التواقة إلى التحرر، وليس خوفهم وعاطفتهم على فلسطين وشعبها الصبور. لأن انتصار الشعب ومقاومته الموحدة الباسلة يعتبره هؤلاء المنبطحون شرارة ستنقل روح وجدوة النصر والحرية إلى شعوب البلاد العربية. هذا هو خوفهم وهاجسهم وكابوسهم المخيف. ولهذا بالضبط نشاهد فرح الرجعيات بالضربات التي تتلقاها المقاومة الفلسطينية واللبنانية، لأن الصراع هو صراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية. والأنظمة العميلة تدرك أكثر من غيرها ان انتصار المقاومة وتحرير فلسطين سيحرر كافة الشعوب العربية والمغاربية. وان الشعب الفلسطيني عندما يتمكن من تقرير مصيره، سيتيح لباقي الشعوب إمكانية تحقيق حلم التحرر وتقرير المصير السياسي والاقتصادي والثقافي، إذ أن الانتصار هو نتيجة وحدة الأحرار داخل شعوبهم والتفافهم حول هدف واحد، ألا وهو هزم العدو الرئيسي من خلال تفكيك وتكسير وإسقاط أدواته المبثوثة في مختلف الرقع الجغرافية ذات الارتباط الإيديولوجي والهوياتي وكذلك الجغرافي بأم القضايا: قضية فلسطين.

وإذ أننا نؤمن أنه لا يمكن الحصول على «اومليط» بدون كسر البيض، وإن الثورة بدون دماء أهازيج وكرنفال، فإن دماء شهداء القضية وعلى رأسهم دماء الشهيد يحيى السنوار، هي كذلك ثمن الحرية والكرامة والتحرر. وهو الشهيد الذي جسد في حياته وشهادته، فوق الأرض وتحتها، أن قيادة النضال التحرري يلزمها قائد مشتبك لا مختبئ، ويوازي بل ويزاوج في الميدان بين النظري والعملي، ويمنح لمناصري قضيته القدرة على الاستمرار بإيمان في المعركة المقدسة الكبرى لأنه هو نفسه، قبل أن يكون قائدا مُلهما لجنده، تلقى إلهامه وعزيمته الكفاحية من عظماء ارتقوا قبله. وبلهفة تلقف منهم المشعل والراية:

مشعل المقاومة العسكرية وراية النضال السياسي. ولم يتركهما يسقطان فوق أرض طاهرة لوثها لعاب الصهاينة اللاهثين وراء موطن لا وجود له إلا في مُخيلة الأساطير التي اسست لأطروحة كيانهم العنصري المجرم.

فطوبى للشهداء الذين لهم الخلود والمجد يركع.

والـذل والـعـار للمنبطحين المطبعين مع الهزيمة والاستعمار.

الجبهة الشعبية: عملية قيساريا النوعية خطوة ضرورية لتحقيق العدالة ومعاقبة المجرمين

توجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتحية الفخر والاعتزاز إلى الإخوة في حزب الله ومقاوميه الأبطال الصادقين، مؤكدةً أن عملية قيساريا النوعية التي استهدفت مقر إقامة مجرم الحرب المطلوب للعدالة بنيامين نتنياهو، تعد خطوة ضرورية وشجاعة وحكيمة لمعاقبة هذا المجرم.

وأكدت الجبهة أن العملية ترجمةٌ لإعلان الحزب بالإنتقال لمرحلة أشد إيلاماً، وهي تشكّل جزءاً رئيسيا من رد شعوب المنطقة ومقاومتها على فشل النظام الدولي ومؤسساته المختلفة في معاقبة مجرمي الحرب، أو وقف المجازر والإبادة. كما تسلط الضوء على تواطؤ وتآمر أقطاب المنظومة الدولية والاستعمارية مع قادة الإرهاب الصهيوني.

كما تأتي العملية أيضاً في إطار تنفيذ دقيق لقرار قيادة المقاومة بالانتقال إلى مرحلة جديدة في استهداف هذا العدو المجرم.

وشدّدت الجبهة على أن اتخاذ هذه القرارات الحكيمة من قبل قيادة حزب الله، والنجاح في تنفيذ هذه العملية النوعية وإصابة المقر المذكور، هو مؤشر مهم على انتقال المقاومة إلى مرحلة جديدة، تتضمن ملاحقة مباشرة ومطاردة بالنار لمجرمي الحرب الصهاينة.

ودعت الجبهة جماهير الأمة العربية وأحرار العالم إلى تصعيد التضامن مع المقاومة المستمرة في معاقبة وردع منظومة الإرهاب الصهيوني الاستعماري المجرم، ودعم جهود المقاومة في الدفاع عن شعوبنا في وجه حرب الإبادة المنظمة.

كما طالبت برفع وتيرة ومستوى الاحتجاج والنضال ضد مصالح ومراكز قوى العدوان، وإعلاء الصوت دفاعاً عن حقوق شعبنا المشروعة.

عن دائرة الإعلام المركزي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
19تشرين الأول/أكتوبر 2024.